المعنى السِّياسيُّ لانتخابات 24 حزيران 2018م السِّياسة المحليَّة والوطنيَّة ونظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة

علي أصلان*

ملخص: تحاول هذه الدِّراسة الكشف عن المعنى السِّياسيِّ لانتخابات 24 يونيو/ حزيران ضمن إطار بُنيويٍّ تاريخيٍّ. وتهدف إلى تقييم السِّياسة المحليَّة الوطنيَّة التي قدّمها حزب العدالة والتَّنمية ونظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة ضمن هذا الإطار. والأسئلة التي تحاول هذه الدِّراسة الإجابة عنها هي بالتَّرتيب: ما الإشكاليَّة الأساسيَّة التي تميِّز الأحزاب السِّياسيَّة عن بعضها في تركيا؟ وما موقع السِّياسة المحليَّة الوطنيَّة في سياسة حزب العدالة والتَّنمية؟ وما المعنى السِّياسيِّ لنظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة؟ وما ردُّ فعل المعارضة على التَّغيير السِّياسيِّ الجذريِّ الذي يقوده حزب العدالة والتَّنمية؟

*مركز سيتا، تركيا

The Political Meaning of June 24th Elections The Local and National Politics and the Presidential Government System

ALİ ASLAN*

ABSTRACT This article endeavors at uncovering the political meaning of June 24th election within a structural historical framework. through which it aims at assessing the national local politics of the AK party and the presidential government system. The main questions this article tries to answer are as follows: what is the main problematic issue that distinguishes political parties in Turkey? what is the position of national local political in the AK party politics? what is the political significance of the presidential government system? and what reaction the opposition parties is to take regarding the radical political change led by the AK party?

*SETA, Turkey

رؤية تركية
2018 - (7/3)
58 - 23

المدخل:

تقوم الأحزاب السِّياسيَّة على خطوط الصَّدع والتَّباينات الأساسيَّة في المجال المجتمعيِّ، ويمكن لخطوط الصَّدع هذه أن تظهر في الواقع على أرضيَّة المظاهر الاقتصاديَّة (غنيٌّ- فقير)، والبعد عن المركز المجتمعيِّ (مدنيٌّ أو حضريٌّ- ريفيٌّ)، والتَّمايز في نمط الحياة والثَّقافة (متديِّن- علمانيٌّ)، والانقسامات العرقيَّة والمذهبيَّة، كما يمكنها أن تكون خاصَّةً بساحة السِّياسة وحدها، وتنعقد خطوط الصَّدع الخاصَّة بالمجال السِّياسيِّ عند السُّؤال عن مرجعيَّة السُّلطة، والمصادر البديلة الرئيسة للسُّلطة في العصر الحديث هي الأمَّة أو الشَّعب والبيروقراطيَّة والفرد، ويتجسَّد هذا الانقسام بالتَّرتيب في عناوينَ عامةٍ كالآتي: "الدَّولة الدِّيموقراطيَّة"، و"الدَّولة البيروقراطيَّة"، و"دولة القانون".

وإذا ما تمَّت المقارنة بين خطِّ الصَّدع في المجال السِّياسيِّ وخطوط الصَّدع في المجالات غير السِّياسيَّة؛ فما من شكٍّ في تفوُّق خطِّ الصَّدع في المجال السِّياسيِّ عند التَّصنيف على خطوط الصَّدع في المجالات الأخرى، وبعبارةٍ أخرى؛ تَتبوَّأ مسألةُ السُّلطة التي تشكِّل خطَّ الصَّدع في مجال السِّياسة أولويَّةً، وتشكِّل المسائل الأخرى مسائل ثانويَّةً، وتقوم خطوط الصَّدع غير السِّياسيَّة على خط الصَّدع الخاصِّ بمجال السِّياسة، والموجبُ الأساسيُّ في ذلك، يَكمُنُ في المسألة الأساسيَّة للسِّياسة الدِّيموقراطيَّة المعاصرة، وهي السُّؤال عن الموقع الذي ستشغله الشَّرائح الاجتماعيَّة الواسعة التي تشكِّل كامل المجتمع داخل النِّظام السِّياسيِّ، أي هل ستكون في موقع الحاكم أم المحكوم؟ فالتَّباينُاتُ على أساس الفقير والغنيِّ، والحَضريِّ والرِّيفيِّ، والمتديِّن والعلمانيِّ، والقوميَّات المتضادَّة، وما شابهها- تتشكَّل على العموم في أساس هذه المسألة، فالسُّلطة التي تمنح الأولويَّة للفرد على سبيل المثال تقدِّم الغنيَّ على الفقير، والمدنيَّ على الرِّيفيِّ، والعلمانيَّ على المتديِّن، والقوميَّة الأقليَّة على القوميَّة الأغلبيَّة.

إن توجيهَ خطِّ الصَّدع في المجال السِّياسيِّ للصِّراعات السِّياسيَّة بوصفها أولويَّةً؛ يمكن ملاحظتها في البلدان التي لم يكتمل فيها التَّحوُّل الدِّيموقراطيُّ، ولم يستقر فيها النِّظام السِّياسيُّ الدِّيموقراطيُّ بكلِّ ما تعنيه الكلمة، والسَّبب الأساسيُّ في ذلك هو أنَّ الفاعل السِّياسيَّ الجديد الذي ظهر في القرن التَّاسع عشر، أي البورجوازيَّة والنُّخب البيروقراطيَّة وشرائح المجتمع الواسعة من خارج الطَّبقة الأرُستقراطيَّة النَّبيلة لم يتمَّ إدراجها في النِّظام السِّياسيِّ، فالمجتمعات الدِّيموقراطيَّة تملك نظامًا سياسيًّا يتمُّ فيه إدراج شرائح مجتمعيَّةٍ واسعةٍ في المجتمع السِّياسيِّ، ويُهَيمِنُ فيه مبدأ المساواة، فكلُّ شخص في موقع الحاكم والمحكوم في آنٍ معًا من حيث الإمكانيَّة والاحتمال، ولأنَّه لا يحدث صراعٌ كَبيرٌ حول موضوع السُّلطة في مثل هذه المجتمعات؛ يتمُّ تحديد الصِّراعات السِّياسيَّة فيها على العموم من قِبَل التَّباينات خارج المجالِ السِّياسيِّ، أو من قبل المناقشات الثَّانويَّة التي لا تتعرَّض للنِّظام السِّياسيِّ بأسره.

وممّا يجدر ذكره في هذا الصَّدد التَّكامل بين خطوط الصَّدع السِّياسيَّة وخطوط الصَّدع في المجالات غير السِّياسيَّة في إطار الصِّراع على السُّلطة، وهذا الوضع الذي يمكن ملاحظته

عـلى الأغلب في الأنظمة السِّياسـيَّة التـي لم تبلغ بعد نضجهـا الدِّيموقراطـيَّ بمعنى الكلمة- يفتـح الطَّريق إلى خيار الصِّراعات السِّياسـيَّة الأشـدِّ حـدَّةً، واللُّجوء إلى أسـاليب الصِّراعات البعيدة عن السِّياسـة وإلى العنف، وعند اجتماع ما سـبق مع السُّـؤال عن الذي ينبَغي أن يكون في السُّـلطة؛ تصبح التَّباينات غير السِّياسـيَّة والاسـتقطابات حول العلمانيِّ-المتديِّن، والغنيِّ- الفقير، والمدنيِّ-الرِّيفيِّ أكثر حدَّةً.

تتحدَّد السِّياسـة في تركيا تبعًا لصراع السُّـلطة الذي يكتسـب الحدَّة من خلال التَّكامل بين التَّباينات السِّياسيَّة وغير السِّياسيَّة المتشكلة حول مسألة السُّلطة، وبينما يقوم توافقٌ بين سياسة الإرادة الشَّـعبيَّة وسوسـيولوجيَّة المتديِّن والفقير والرِّيفيِّ؛ تشـهد سياسة الإرادة البيروقراطيَّة أو الفرديَّة تكاملًا مع سوسـيولوجيَّة العلمانيِّ والغنيِّ والمدنيِّ، وهذا الوضع الذي بدأ بالظُّهور منذ عام 1950 والذي شـكَّل نقطة الانطلاق في حيـاة التَّعدُّديَّة الحزبيَّة- أصبح أكثر وضوحًا منذ اسـتلام حزب العدالة والتَّنمية السُّلطةَ عام 2002، ووصلت مسألة السُّلطة السِّياسيَّة إلى وضـع المحـدِّد للجدل والصِّراع السِّـياسيِّ لم تصل إليـه في أي وقت مضى[1]. والسَّـبب الرَّئيس لذلكَ، هو ظهور السُّلطة السِّياسيَّة القويَّة التي تضع الإرادة الشَّعبيَّة في مواجهة إدارة الوصاية البيروقراطيَّة؛ مكان الصِّراعات السِّياسـيَّة مُنخفضَة المسـتوى نسـبيًّا بين الأحزاب السِّياسـيَّة التـي رضيـت بـالإرادة البيروقراطيَّة مصدرًا للسُّـلطة لفـترة طويلة مـن الزَّمن، هـذا الوضع السِّـياسيُّ الذي ظهر خلال مدَّة قصيرة في عهـد الحزب الدِّيمقراطيِّ بقيادة عدنان مندريس في الخمسينيات، وحزب الوطن الأمِّ بقيادة تورغوت أوزال في الثمانينيات، وتمَّ تخطِّيه بشكلٍ من الأشكال- أصبح النُّقطة الرَّئيسة للصِّراع السِّياسيِّ في عهد حزب العدالة والتَّنمية، وقد قدَّمت سياسـة حزب العدالة والتَّنمية الإرادة الشَّعبيَّة مصدرًا للسُّلطة، وتكامَلَ هذا التَّباين السِّياسيِّ

تتحدّد السّياسة في تركيا تبعًا لصراع السُّلطة الذي يكتسب الحدّة من خلال التّكامل بين التّباينات السّياسيّة وغير السّياسيّة المتشكّلة حول مسألة السُّلطة وبينما يقوم توافقٌ بين سياسة الإرادة الشّعبيّة وسوسيولوجيّة المتديّن والفقير والرّيفيّ؛ تشهد سياسة الإرادة البيروقراطيّة أو الفرديّة تكاملًا مع سوسيولوجيّة العلمانيّ والغنيّ والمدني

[لحزب العدالة والتّنمية عن بقيّة الأحزاب السّياسيّة] مع التّباينات غير السّياسيّة التي تتجلى في تباينات الغنيِّ والفقير، والمدنيِّ والرّيفيّ، والعلمانيِّ والمتديِّن، والأقليّة والأكثريّة[2].

ممّا سبق يمكننا أنْ نقول: إنَّ الانتخابات العامّة التي جرت منذ عام 2002 إنّما هي صراعٌ "كلّيٌّ" على السُّلطة، تَشكّل من خلال تكامُل التّباينات السّياسيّة وغير السّياسيّة، فالانتخابات العَامّة في أعوام 2002 و2007 و2011 و(7 حزيران و1 تشرين الثّاني) عام 2015، وانتخابات رئاسة الجمهوريّة في آب 2014، والاستفتاءاتُ الشّعبيّة على تغيير الدُّستور في 21 تشرين الأوّل 2007 و12 أيلول 2010 و16 نيسان 2017، إنّما كانت انتخاباتٌ واستفتاءاتٌ صُوِّتَ فيها على جوهر المصدر الأساسيِّ للسُّلطة الذي جعل الإرادة الشّعبيّة (وفي حالة تفاعلٍ مع سياسة حقوق الفرد بين الحين والآخر) تقف وجهًا لوجه مع الوصاية البيروقراطيّة، وفي أعقاب هذه المواجهات التي استمرّت طوال 16 عامًا؛ حَلّت الإرادة الشّعبية باعتبارها مصدر السُّلطة محلّ الوصاية البيروقراطيّة والإرادات الأخرى بالتّدريج[3].

لكنّه من المبكّر حاليًّا الحكم باكتمال المرحلة الانتقاليّة، وهنا تظهر انتخابات 24 حزيران أمامنا بوصفها واحدة من أكثر النّقاط أهميّةً في هذه المرحلة، والأمر الذي منح 24 حزيران هذه الميّزة هو بلوغ الانكسارات التي امتدّت على 16 عامًا عتبةَ النّهاية، ووقوفنا في بداية عهدٍ جديد، والطبيعةُ الأساسيّةُ للعهد الجديد أنّها ستمنح السّياسة قالبًا على الصّعيد الواقعيِّ والقانونيِّ من خلال ظهور المؤسّساتيّة التي تجعل الإرادة الشّعبيّة في مركزها، وظهور بُنية جديدة للدّولة، ولم تقتصر انتخابات 24 حزيران بحالتها هذه على كونها نقطة تحوُّل حاسمةً في نهاية المرحلة التي استمرّت 16 عامًا، بل شكّلت كذلك نقطة البداية لمرحلة التّحوُّل الدّيمقراطيِّ في النّظام السّياسيِّ في تركيا، أي النُّقطة التي وصلت عندها السّياسةُ الدّيمقراطيّة المعاصرةُ المُتجذّرةُ منذ القرن التّاسع عشر والمُستمرّة حتّى يومنا هذا إلى نهايتها.

ومن ثَمَّ فالتّحليل السّياسيُّ السّليم لمواقع الأحزاب السّياسيّة في انتخابات 24 حزيران 2018 يتمُّ من خلال تناولها في إطار هذا الصّراع القديم الذي يُشَكِّلُ السّياسة في تركيا، لا من وجهة نظر تتجاهل تاريخ سياسة البلد وتطوُّرَها الهيكليَّ، ولا الوعود التي قدّمتها للجماهير، وبالفعل، لو تأمّلنا في الحملات الانتخابيّة للأحزاب السّياسيّة والأعضاء المرشّحين لرئاسة الجمهوريّة، فإنّنا نرى في الأساس تباينًا في أساس مشكلة السُّلطة القديمة هذه؛ فرئيسة الحزب "الجيد" مرال أقشنر التي بدأت حملتها الانتخابيّة في 14 مايو/ أيّار في أنقرة على سبيل المثال- تحدّثت عن سحب السُّلطة من رجال الأمّة وتسليمها إلى رجال الدّولة[4]. ونقف مرّةً

أُخرى شهودًا على المواجهة بين "تركيا الجديدة" التي تمثِّل سلطة الإرادة الشَّعبيَّة ونُخَبَ "تركيا القديمة" التي تعتمد على السُّلطات اللَّاشعبيَّة.

تحاول هذه الدِّراسة الكشف عن المعنى السِّياسيِّ لانتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 ضمن إطار بُنيويٍّ تاريخيٍّ. وتهدف إلى تقييم السِّياسة المحلِّيَّة الوطنيَّة التي قدمها حزب العدالة والتَّنمية ونظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة ضمن هذا الإطار، والأسئلة التي تحاول هذه الدِّراسة الإجابة عنها هي بالتَّرتيب: ما الإشكاليَّة الأساسيَّة التي تميِّز الأحزاب السِّياسيَّة عن بعضها في تركيا؟ وما موقع السِّياسة المحلِّيَّة الوطنيَّة في سياسة حزب العدالة والتَّنمية؟ وما المعنى السِّياسيِّ لنظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة؟ وما ردُّ فعل المعارضة على التَّغيير السِّياسيِّ الجذريِّ الذي يقوده حزب العدالة والتَّنمية؟

إشكاليّة السُلطة في السّياسة التُركيّة:

تشير إشكاليَّة السُّلطة إلى مسألة الإرادة التي يستند إليها النِّظام السِّياسيُّ والعلاقة بين الحاكم والمحكوم[5]، وتُشَكِّل السُّلطة السِّياسيَّة الأرضيَّة القانونيَّة للنِّظام السِّياسيِّ والقرارات والأعمال التي تُعيدُ إنتاجَ هذا النِّظام[6]. فقرارات السُّلطة وأعمالها تبقى مشروعةً طالما أنَّها ناشئةٌ من هذه الإرادة ولا تتعارض معها، فالقرارات والأعمال التي تستند إلى الحقِّ المقدَّس في حكم الملك أو إلى إرادة الطَّبقة البيروقراطيَّة "المُتَنوِّرة" في نظام سياسيٍّ ديمقراطيٍّ على سبيل المثال- تواجه مشكلةً في شرعيَّتها؛ لأنَّ الإرادة الشَّعبيَّة هي المصدَر الوحيد للسُّلطة في أيِّ نظامٍ ديمقراطيٍّ[7].

يُشكِّلُ مصدرُ السُّلطة أرضيَّةَ البُنيَة العميقة للسِّياسة، والعناصر البُنيَويَّة الأُخرى فروعٌ لهذا المصدر، ويشكِّل هذا العنصر البُنيَويُّ العميقُ دور المفتاح في تحديد هويَّة السُّلطة السِّياسيَّة وأعمالها على حدٍّ سواء، وجوهر الصِّراع على السُّلطة يكْمُن في تحويل الفاعلين السِّياسيِّين هويَّاتهم ومصالحَهم الخاصَّة إلى عناصر بُنيَويَّة، وبناء هيمنتهم على أساسها[8]. وبتعبير آخر؛ يَكمُن جوهر السِّياسة في تعميم ما هو خاصٌّ بشريحةٍ، أو تحويل الجُزئيِّ إلى عالميٍّ، ونقل السُّلطة في أيِّ نظام سياسيٍّ إلى قاعدة سلطةٍ معيَّنة والاحتفاظ بها هناك؛ يُشكِّل العنصر الأساسيُّ للصِّراع في علاقات السُّلطة والحياة السِّياسيَّة بشكلٍ عامٍّ[9].

وبناءً عليه، يمكن تقسيم النِّظام السِّياسيِّ بشكلٍ عامٍّ إلى فترتين: الأولى هي فترة السُّلطة الواحدة والاستقرار والهيمنة التي قَبلها جميع الأطراف السِّياسيَّة الفاعلة، والثَّانية هي فترة الأزمات السُّلطويَّة والفترة الانتقاليَّة التي يشهد فيها الفاعلون السِّياسيُّون الذين يقدِّمون الإرادات المختلفة بوصفها مصدرًا للسُّلطة- صراعاتٍ مكثَّفةً فيما بينهم، وفي الحالة الثَّانية يصبح الغموض في السُّلطة والانكسار البُنيويُّ موضوع الحديث[10]، وتتَّخذ الصِّراعات السِّياسيَّةُ شكلًا أكثر حدَّةً في أجواء الفوضى النَّابعةِ من غياب التَّوافق بين الفاعلين السِّياسيِّين حول مسألةٍ مهمةٍ مثل السُّلطة.

انتصار البيروقراطيّة:

مع بداية القرن التَّاسع عشر الذي شهد اهتزاز السُّلطة المونارشية والدِّينيَّة، وتحت تأثير الحداثة التي اتَّسمت بالعالميَّة- اتَّسمت السِّياسة التُّركيَّة بالأزمة في أساسها الأعمق، وبخاصَّة الفترة الانتقاليَّة [11]، وعلى هذا المنوال، وفي سياق السُّؤال عن مصدر السُّلطة يمكن الحديث عن ثلاثة انكسارات بُنيويَّة في تاريخ السِّياسة التُّركيَّة الحديثة: أوّلها الصِّراع بين السُّلطان من جهة وبيروقراطيَّة الدَّولة وكتلة السُّلطة المكوَّنة من الأشراف[12] من جهة أخرى، وقد بدأ هذا الصِّراع في منتصف القرن التَّاسع عشر، وتجسَّد في الملكيَّة الدُّستوريَّة[13] مرورًا بمنعطفات 1876 و1908، ثمَّ طرده خارج السَّاحة السِّياسيَّة بالكامل عند بداية العشرينيات من القرن العشرين[14]، كانت هذه المرحلة شاهدةً على تحوُّل أرضيَّة النِّظام السِّياسيِّ من الإرادة المَلَكيَّة إلى بيروقراطيَّة الدَّولة الغربيَّة، وتركت الإمبراطوريَّة العثمانيَّة موقعها بصفتها نظامًا مونارشيًّا [وهو هنا سلطنةٌ يحكمها سلطانٌ]، لتحلَّ محلَّها دولةٌ وطنيَّةٌ أوليغاركيَّة.

وفي الواقع، أجرى النِّظام الجمهوريُّ الذي تأسَّس في 1920 نقلةً بُنيويَّةً جذريَّةً على مستوى النِّظام السِّياسيِّ في البلد، وحُوِّل النِّظامُ السِّياسيُّ العثمانيُّ المتكوِّن من ثلاثيَّة السُّلطان والبيروقراط والتَّبَعَة [أي الرَّعيَّة] بشكل جذريٍّ من خلال إلغاء منصب السَّلطنة[15]، والهدف من إزالة منصب السَّلطنة (كما يُزعَمُ على الأقل) هو القضاء على التَّبايُن القائم بين المتحَكِّم والمتحَكَّم به الذي يختصُّ به النِّظام الملكيُّ[16] . في حين أنَّ دور السُّلطان الذي يمسك بمفتاح العدالة في النِّظام السِّياسيِّ العثمانيِّ- كان يتجلَّى في وضع حدٍّ للتَّحكُّم بالرَّعايا من قِبَل الأشراف الذين بلغوا مُستوىً مُؤثِّرًا في فترة القرنين الأخيرين من بيروقراطيَّة الدَّولة وحياة الإمبراطوريَّة، ووَضع كلِّ شخص في مكانه المناسب[17]، فالسُّلطان لم يكن الجهة السِّياسيَّة المتحَكِّمة، بل المانعة للتَّحَكُّم، أو على الأقل الجهة السِّياسيَّة التي تؤدِّي الدَّور المطلوب منها في تحقيق العدالة[18].

وحين أُلغِيَ مقام السَّلطنَة الذي يحمي الشَّريحةَ الواسعة من المجتمع في وجه بيروقراطيَّة الدَّولة استفردت كتلة بيروقراطيَّة الدَّولة والأشراف الحاكمة بالشَّريحة الواسعة من المجتمع، ورافق عمليَّةَ تفريغ موقع السُّلطة من مضمونه (وهي تُشكِّلُ العلامة الفارقة للسِّياسات الدِّيمقراطيَّة الحديثة)- ظهور عامل جديد في السِّياسة، وهذا يعني ولادة صنف الشَّعب بكلِّ معنى الكلمة[19]، وعند إدخال الشَّعب أو بالأحرى الشَّرائح الاجتماعيَّة الواسعة التي تحوَّلت إلى فئات سياسيَّة في النِّظام السِّياسيِّ، أصبحت المسألة بالغةَ الحدَّة، ونشأت بعد ذلك سُلطويَّة كتلة بيروقراطيَّة الدَّولة والأشراف الحاكمة التي أخذت تتحكَّم بالشَّعب، وظهر نظامٌ سياسيٌّ جائرٌ يتعارض مع روح المساواة ومفهوم السُّلطة القانونيَّة في النِّظام الجمهوريِّ[20].

إذا أردنا جرَّ المسألة إلى الأرضيَّة الأيديولوجيَّة، فقد عُدَّت الهويَّة العلمانيَّة القوميَّة هي الأساس الأيديولوجيُّ للمساواة التي نادى بها النِّظام الجمهوريُّ، فالأفراد مُتساوُونَ في الهويَّة العلمانيَّة القوميَّة هذه، ويُعَدُّوْنَ متساوين وفقًا لذلك[21]، وبينما كانت الهويَّة العلمانيَّة

حين أُلغِيَ مقـام السَّلطنَة الذي يحمي الشَّريحةَ الواسعة من المجتمع في وجه بيروقراطيّة الدَّولة استفردت كتلـة بيروقراطيّة الدَّولـة والأشراف الحاكمة بالشَّريحة الواسعة من المجتمع ورافق عمليّةَ تفريغ موقع السُّلطة من مضمونه

القوميَّة تنغلق على نفسـها، وتُسـاوي بـين الأفراد الذين يُشـكِّلون مجتمعها- كانت تُنشـئ المجتمع باعتباره شعبًا آخـر، وتُقيمُ سـدًّا رمزيًّا بينـه وبين الخـارج، وتمييزه عن الشُّـعوب الأخـرى أو الصِّنـف "البـشريِّ". وتـمَّ قبولُ الأفـراد مواطنـين مُتسـاويين ضمن مقيـاس حملهم هذه الهويَّة، ولم تشمل المساواةُ مَن النَّاحية العمليَّة، بل كذلك القانونيَّـة في كثير من الأحيان- الفئات الواسـعة المتبقِّية خارج إطار هذه الهويَّة، ولاسيَّما الذين يجتمعون في إطار هويَّة "مُسـلمي الأناضول"[22]، ورغم محاولات المُجانَسَـة الكاملة والاسـتيعاب لم تُفلح الهويَّة العلمانيَّة القوميَّة في الانتشـار في المجتمع، أو تأسـيس أرضيَّة لنظام سياسيٍّ مشروع من النَّاحية الدِّيمقراطيَّـة[23]، وبقيـت شريحـةٌ ضيِّقة مـن المجتمع في موقـع المُتَحَكِّم، والقطاع الواسـع من السُّـكَّان في موقع المتحَكَّم به، ولم يكن بوسـع مثاليَّة النِّظام الجمهوريِّ أن تتعدَّى كونها ظاهرةً انحطَّت إلى إزالة المونارشيَّة وبقيت على الورق.

وفي أعقاب اكتمال تأسـيس النِّظام الجمهوريِّ، تمَّ تحديد الخطوط العامَّة للحياة السِّياسـيَّة وموقعها المتحكِّم؛ من خلال الصِّراعات بين البيروقراطيَّة التي حاولت حماية النِّظام السِّـياسيِّ الأوليغـاريِّ والشَّريحـة الضَّيِّقة التـي أنتجتها هذه الكتلة مـن المواطنين "المقبولـين" من جهةٍ، والحـركات السِّياسـيَّة المعارضة التي أرادت تخليص القطاع الواسـع مـن المجتمع من التحَكُّم به من جهة أُخرى، وبنظرةٍ عامَّة، تقف القوى الأوليغاريَّة التي تتبوَّأ الوضع الرَّاهن في طرفٍ، والقوى الدِّيمقراطيَّة التي تريد تأسيس النِّظام الجمهـوريِّ بمفهومه الحقيقيِّ من خلال إعادة هيكلة النِّظام السِّياسيِّ الموجود بصورةٍ جذريَّةٍ في طرفٍ آخر.

أزمة الوصاية البيروقراطيّة:

نظـرًا إلى أنَّ السُّـلطة بطبيعتهـا ظاهـرةٌ ثنائيَّـة الطَّرف، تحتـاج إلى الحصول عـلى موافقة الشَّرائـح الاجتماعيَّة التي تقوم عليها السُّـلطة ورضاها، وتأتي سـلطة الطبقـة البيروقراطيَّة في تركيا على العموم من كونها رائدةَ حرب الاسـتقلال، فالشَّـعب ينظر إلى الجيش بشـكلٍ خـاصٍّ مصـدرًا مشروعًا للسـلطة بسـبب الـدَّور الـذي أدّاه في حرب الاسـتقلال، ورغم ذلـك، لم تكن السَّـاحة الاجتماعيَّة خاليةً من أصوات الاحتجاج، ولهذا السَّـبب، اضطرَّت الطَّبقـة البيروقراطيَّة إلى اسـتخدام القوَّة المفرطة تجاه الاحتجاجات الصَّادرة من منافسـيها السِّياسـيِّين، وفي مقدِّمتهـم المعارضـون داخلهـا، ومـن المجتمـع عـلى حـدٍّ سـواء، ولهـذا السَّـبب، كان لها بعض المحاولات من أجل تأمين المشـاركة الشَّـعبيَّة في السُّـلطة، وإضفاء الصِّفـة القانونيَّـة عـلى سـلطتها من خلال التَّحـوُّل إلى الحياة السِّياسـيَّة المتعـدِّدة الأحزاب بتأسـيس الحزب التَّقدُّميِّ الجمهوريِّ عام 1925، والحزب الحرِّ عام 1930 ،[24] لكنَّ هذه المحـاولات بـاءت جميعًا بالإخفاق نتيجـة الطَّبيعة السُّـلطويَّة للنِّظام، حيث لم يكـن للطَّبقة

البيروقراطيَّة أدنى قدرٍ من التَّحمُّل للإرادات التي تقع خارج سيطرتها.

لم يحصل هذا التَّغيير من الخارج، ولم يكن بالإمكان حصوله كذلك بسبب توزُّع القوى السِّياسيَّة الفاعلة غير المتوازن، بل جاء من داخل كتلة السُّلطة نفسها، فقد تعرَّضت سلطة كتلة البيروقراطيَّة والأشراف إلى أزمة حادَّة اعتبارًا من النِّصف الثَّاني من أربعينيات القرن الماضي[25]، وشهد حزب الشَّعب الجمهوريِّ (CHP) الذي يمثِّل الوجه السِّياسيَّ لكتلة السُّلطة المؤلَّفة من البيروقراط والأشراف انقسامًا داخليًّا، وشكَّل ذلك الانكسارَ الكبيرَ الثَّانيَ في سياسة البلد في مسألة السُّلطة، وأنشأت شريحةٌ كبيرةٌ من الأشراف الذين انفصلوا عن حزب الشَّعب الجمهوريِّ- الحزب الدِّيمقراطيَّ برئاسة عدنان مندريس، وبينما كان التَّكامل بين مصالح الحزبين يتلاشى مع الزَّمن-كان السُّؤال حول من ينبغي أن يكون مصدرَ السُّلطة: الدَّولة أم الفرد- يشكل سببًا أساسيًّا للانفصال بينهما- وبينما كانت الطَّبقة البيروقراطيَّة ترى في الدَّولة السُّلطة العليا وتختار نهجها السِّياسيَّ تبعًا لذلك؛ كانت شريحة الأشراف الذين يتمركزون في المواقع الاقتصاديَّة ترى الفرد بطبيعة الحال مصدرًا للسُّلطة، وتشعر بالضِّيق من تدخُّلات الدَّولة في الشُّؤون المجتمعيَّة، والوجه الآخر لسبب الانفصال هو تعارض المصالح بين المركز المجتمعيِّ من جهةٍ والموجودين في قمَّة المحيط المجتمعيِّ من أصحاب الثَّروة الرِّيفيَّة ومُلَّاك الأراضي الكبيرة من جهةٍ أُخرى.

بينما كانت الهويَّة العلمانيَّة القوميَّة تنغلق على نفسها وتُساوي بين الأفراد الذين يُشكِّلون مجتمعها- كانت تُنشئُ المجتمع باعتباره شعبًا آخر وتُقيمُ سدًّا رمزيًّا بينه وبين الخارج وتمييزه عن الشُّعوب الأُخرى

فتح هذا الانكسار الطَّريق أمام تحالفات جديدة، فقد تعاون القسم الأعظم من الأشراف إلى جانب الشَّرائح المجتمعيَّة الواسعة في تشكيل كتلةٍ سلطويَّة جديدة في وجه كتلة البيروقراط والشَّرائح المجتمعيَّة ذات الميول القوميَّة العلمانيَّة، ونتيجةً للضُّغوطات التي مارستها الكتلة السُّلطويَّة المتشكلة في وجه البيروقراطيَّة؛ تمَّ الانتقال إلى الحياة السِّياسيَّة متعدِّدَة الأحزاب، وتولَّى الحزب الدِّيمقراطيُّ السُّلطة نتيجة الأغلبيَّة التي حصل عليها في انتخابات عام 1950، وكان الأشراف هم الجانب الطَّاغي في تحالف الشَّعب والأشراف بسبب قربهم من مركز السِّياسة والمجتمع، وكانت العلاقة بين الأشراف والشَّعب تُذكِّر بالعلاقة بين السُّلطان والرَّعيَّة، فكان الوعد الذي يقدِّمه السُّلطان أو مؤسَّسة السَّلطنة للشَّعب يأتي هذه المرَّة على يد الأشراف، ويتعهَّدون بألَّا تتحكَّم بيروقراطيَّة الدَّولة بالشَّعب، ويقدِّمون العدالة، ويتلقَّون في مقابل ذلك التَّأييد الواسع، ولكن رغم أنَّ الإرادة الشَّعبيَّة صارت مع مرور الزَّمن تُعَدُّ مصدر السُّلطة، تحت شعار: ("كفى! الحكم للشَّعب")- فقد بقي القانون/ الفرد يأخذ موقعه بوصفه مصدرًا للسُّلطة مقابل سلطة الدَّولة البيروقراطيَّة[26]، كانت الإرادة الشَّعبيَّة تتمُّ تصفيَتُها والتَّعبير عنها في هذا الإطار السِّياسيِّ الليبراليِّ الدِّيمقراطيِّ، أو يتمُّ التَّعبير عنها وتكتسب معنًى ضمن السِّياسة الليبراليَّة الدِّيمقراطيَّة من خلال القيود البُنيويَّة حين تؤخذ العلاقات

المحلِّيَّة والدَّوليَّة بعين الاعتبار، فمثلًا كانت عبارة فتح الأبواب أمام الإرادة الشَّعبيَّة تتردَّد كلَّما تمزَّقت السُّلطة بتقييد الدَّولة التي هي القضيَّة الأساسيَّة لدعوى السِّياسة الدِّيمقراطيَّة اللِّيبراليَّة، كانت فترة حزب الوطن الأمِّ تحت قيادة تورغوت أوزال في الثمانينيات في أعقاب إطلاق تكتُّل سلطة الشَّعب والأشراف بعد توقُّف قصير- تَحمِلُ نفس خاصيَّة عهد الحزب الدِّيمقراطيِّ في الخمسينيات، وكانت الإرادة الشَّعبيَّة تأخذ مرتبةً متأخِّرةً ضمن التَّحالف.

اضطُرّت الإرادة البيروقراطيَّة إلى مشاركة الآخرين في السُّلطة بدءًا من 1950، وفي هذه الحالة، فعّلت إستراتيجيَّة احتواء المؤسَّسات السِّياسيَّة التي تتقاسم معها السُّلطة وتأطيرها، اعتبارًا من خمسينيات القرن الماضي، وفي مواجهة السُّلطة "السِّياسيَّة" لتحالف الشَّعب والأشراف توجَّهت الطَّبقة البيروقراطيَّة التي كانت لا تزال موجودةً بثقلها في الدَّولة إلى ترتيبات مؤسَّسيَّة تشكِّل ضمانةً لموقعها المتميِّز، وأحاطت المؤسَّسة السِّياسيَّة بالمؤسَّسات الوصائيَّة في سبيل الحفاظ على تحالف الشَّعب والأشراف بعيدًا عن الدَّولة، ووزّعت بينها موقع رئاسة الجمهوريَّة وامتداداتها السِّياسيَّة والمؤسَّسة السِّياسيَّة، وظهر في الواقع نظامٌ سياسيٌّ أوليغاريٌّ يتضمَّن نظام الحكومة "البرلمانيَّة الوصائيَّة"[27]، وكلما تخلَّفت هذه الحلول البنيويَّة عن مهمَّتها؛ تدخَّل الجيش أو بيروقراطيَّة القضاء في السِّياسة كما هو الحال في سنوات 1960 و1971 و1980 و1997 و2008، وعلى الرَّغم من كلِّ هذه المحاولات اضْطرّت الطَّبقة البيروقراطيَّة إلى الانسحاب رُويدًا رُويدًا أمام تحالف الشَّعب والأشراف.

ولَمَّا كان قسمٌ من الأشراف يستمرُّون في عملهم مع البيروقراطيَّة؛ لم يكن قسمٌ واسعٌ من المجتمع مرتاحًا للعمل مع الأشراف ولاسيَّما برأسمال كبير، وقد تجرَّدَ لتمثيل هذا القسم الرَّافض سياسيًّا نجم الدِّين أربكان بأحزاب حركته ملِّي غوروش (أو رؤية الأمَّة)، لكنَّ نقطة الافتراق الأساسيَّة بين هذه الأحزاب؛ هي الدِّفاع عن الإرادة الشَّعبيَّة في وجه السُّلطة الفرديَّة التي عُرِفَت "بيمين الوسط"، والتي ارتفعت على ظهر تحالف الشَّعب والأشراف، لهذا السَّبب، كان يتمكَّن من الوقوف إلى جانب بيروقراطيَّة الدَّولة ضد هجمات "يمين الوسط" عند الضَّرورة، أو يبقى مُحايدًا، لكنَّ هذه السِّياسة لم تكن تفتح الطَّريق أمامه لحدوث انعطاف سياسيٍّ جذريٍّ في البلد، بلَ كانت تقف عائقًا أمام التَّحولات والتَّغييرات الجذريَّة المطلوبة في البُنية السِّياسيَّة لصالح الإرادة الشَّعبيَّة.

حاكميّة الإرادة الشّعبيّة:

قام حزب العدالة والتَّنمية بقيادة رجب طيِّب أردوغان الذي تخرَّج من صميم تقليد ملِّي غوروش والذي يحمل خاصيَّة الحركة الإصلاحيَّة- بحملة مهمَّة لتحقيق هذا الانعطاف، فقد شهدت بداية العقد الأوَّل من القرن الحاليِّ، تحالفًا جمعَ بين شريحة واسعة من المجتمع والأشراف، وشكَّلت تكتُّل سلطة، لكنَّ الجهة المهيمنَة أو السُّلطة المرشَّحة لتكون أساس التَّحالف هذه المرَّة لم تكن السُّلطة التي تستند إلى الفرد/ القانون، بل الإرادة الشَّعبيَّة. فالإرادة الشَّعبيَّة لم تلعب دورًا سلبيًّا في الحياة السِّياسيَّة مثل تقييد الدَّولة أمام الشَّعب، بل كانت حاسمةً

في إطار السِّياسة الإيجابيَّة من حيث توفيرها الأرضيَّة المشروعة للدَّولة، بتعبير آخر، لم يسيطر المفهوم السِّياسيُّ الدِّيمقراطيُّ اللِّيبراليُّ الذي يضع الشَّعب والدَّولة في كفَّتَين متقابلتَين، بل أصبح المفهوم السِّياسيُّ السَّاعي إلى التَّكامل بينهما وتوحيدهما هو المهيمن.

لقد بيَّن رئيس الجمهوريَّة أردوغان هذا التَّغيير المهمَّ أمام زوَّاره بعد الإفراج عنه من سجن بينار حصار على الشَّكل التَّالي: "إنَّ الشَّرط الأساسيَّ اللَّازم لمواجهة الضُّغوطات والمشكلات الدَّوليَّة التي تواجه بلدنا مع المشكلات الدَّاخليَّة التي يعانيها- هو تطوير سياسات وطنيَّة مدعومة من الشَّعب، إنَّنا بحاجة ماسَّة إلى وقفة محليَّة، وإلى وقفة وطنيَّة"[28]، وفي النِّهاية، وصلت الإرادة الشَّعبيَّة إلى الحالة التي يمكن أن تكون بمفردها قاعدةً للسُّلطة نتيجة التَّطوُّرات الاجتماعيَّة، أي المساواة التي عاشتها الشَّرائح الاجتماعيَّة الواسعة مع الشَّرائح الامتيازيَّة التي تشكِّل الأقليَّة في المجتمع في حدود معيَّنة، باختصار؛ وصلت سياسة الإرادة الشَّعبيَّة التي قدَّمت نفسها رديفًا للسِّياسة الدِّيمقراطيَّة اللِّيبراليَّة منذ خمسينيات القرن الماضي إلى النُّقطة التي ستتمكَّن فيها من الوقوف منتصبةً على قدميها[29].

يمثِّل تاريخ استلام حزب العدالة والتَّنمية السُّلطة السِّياسيَّة في 3 تشرين الثَّاني 2002 نقطة الانعطاف الثَّالثة في السِّياسة التُّركيَّة، وبينما كانت الإرادة الشَّعبيَّة تستقرُّ في مركز السِّياسة في هذه الفترة؛ انحسرت ادِّعاءات السُّلطة البيروقراطيَّة الخاصَّة بالسِّياسة الفرديَّة والأوليغارشيَّة الخاصَّة بالسِّياسة الدِّيموقراطيَّة اللِّيبراليَّة إلى الخلف، وقد شهدت السُّلطة في الفترة 2002- 2010 صراعًا بين الشَّعب والأشراف في مواجهة الوصاية البيروقراطيَّة من ناحيةٍ، وانقسامًا

داخـل البيروقراطيَّة على نفسـها من ناحيـةٍ أُخرى، في حين كانت الفـترة 2010–2016 فترة إعـلان الوصايـة البيروقراطيَّـة بنموذجهـا القديـم الحرب عـلى تحالف الأشراف – الشَّـعب، وانتهت إلى تعزيز قوَّة الإرادة الشَّـعبيَّة وهيمنتها في الحياة السِّياسيَّة. وأضحت الإرادة الشَّعبيَّة مصدر السُّلطة الحاكمة في البلد عقب القضاء على المحاولة الانقلابيَّة في 16 تموز 2016.

ورغم أنَّ السُّلطة البيروقراطيَّة فقدت مشروعيَّتها في الوقت الحاليِّ، غير أنَّها لا تزال تحافظ عـلى وجودها من خلال بديل إرادتها الفرديَّة/ القانونيَّة، وتحـاول الإرادةُ البيروقراطيَّة العودة إلى السُّـلطة بعد خسـارتها لها وفقدان مشروعيَّتها السِّياسيَّة محليًّا وعالميًّا، أو بتعبير أدقَّ، تحاول محـاصرة الإرادة الشَّـعبيَّة وإضعافها من خـلال مفهوم "تقييد الدَّولة"، ولا تـزال الدِّيمقراطيَّة اللِّيبراليَّـة في صراع مـن أجـل ضـمان وجودها في القاعـدة السِّياسـيَّة أو من خـلال إلجام هذا الخطـاب السِّـياسيِّ، ففي عتبات انتخابـات 24 حزيران 2018؛ التقـت المعارَضَةُ على أرضيَّة السَّياسة الدِّيمقراطيَّة اللِّيبراليَّة في تحالفٍ سياسيٍّ ضدَّ الإرادة الشَّعبيَّة يَضُمُّ العديد من العناصر المختلفـة المتنافرة (الأيديولوجيَّات: الكماليَّة والإسـلاميَّة والقوميَّة الكرديَّة والتُّركيَّة المنخرطة في اسـتقطاباتٍ متعارضـةٍ في القضايـا الكـبرى، مثـل العلاقات مـع الغـرب، والعلاقات مع الأسـواق العالميَّة، والعلاقات مع الشَّرق الأوسـط والعالم الإسـلاميِّ، والمسألة الكرديَّة)، إنَّنا أمام مادَّة رئيسـة في جدول أعمال المعارضة التي قامت في مواجهة الإرادة الشَّـعبيَّة؛ تتجسَّد في وعد العودة إلى النِّظام البرلمانيِّ الوصائيِّ الذي مزَّق الإرادة السِّياسيَّة وأضعف الإرادة الشَّعبيَّة مقابـل الإرادات الأخـرى، واللُّغة الانتقاديَّة التي تختزل النِّظام الرِّئاسيَّ في مسـألة الفصل بين السُّلطات[30].

سياسةٌ وطنيّةٌ محلّيّةٌ:

تحقَّقت سـيادة الإرادة الشَّعبيَّة باعتبارها قاعدةً للسُّلطة على سياسة البلد بإنشاء الفاعل أو السِّياسيِّ الوطنيِّ المحليِّ، والسِّياسة الوطنيَّة المحليَّة التي أوجدها هذا الفاعل السِّياسيُّ، حسنًا! ولكن ما الفاعل السِّـياسيُّ الوطنيُّ المحليُّ بالضَّبطِ؟ وما السِّياسة الوطنيَّة المحليَّة التي أوجدها هذا الفاعل السِّياسيُّ؟

إن البعد الثَّاني والحاسم للسِّياسة الدِّيمقراطيَّة الحديثة المستقرَّة في تركيَّا[31] هو إنشاء الفاعل السِّـياسيِّ الأكثر شمولًا، والطَّريقة الوحيدةُ لإنشاء هذا الفاعل السِّياسيِّ تمرُّ عبر الشَّعبويَّة، أو بتعبير أكثر تقنيَّةً؛ الاهتمام بـ"تفكير الشَّـعب وإرادته" بشـكل أفضل، والشَّـعبويَّةُ هي الطَّريقة الأساسـيَّة لبناء الفاعل السِّـياسيِّ الأكثر شـمولًا من خلال تَجميع المطالب الاجتماعيَّة المختلفة مع بعضها في نقطة محدَّدة[32]، لكن مع الأسـف، يتمُّ اختزال الشَّـعبويَّة بشكلٍ خاطئٍ في القوميَّة الشُّـوفينيَّة أو في السِّياسـة التي تضمُّ الوعود الانتخابيَّة البعيدة عن الواقع، ويتمُّ تجاهل حقيقة وجود مسـألةٍ وجوديَّةٍ مثل بناء فاعلٍ سـياسيٍّ في مركز السِّياسـة[33]، والشَّعبويَّة مع ذلك؛ تعني أكثـر من القوميَّـة أو من الإقصائيَّـة القائمة على أسـاس أيديولوجيٍّ أو مـن المتاجرة بالآمال، ويمكنُ للشَّـعبويَّة أنْ تتحوَّل إلى وسـيلةٍ إقصائيَّةٍ بيد جهةٍ سياسيَّةٍ ضعيفةٍ لا ترغب في خسارة

سلطتها أو لا تتوقَّع أن تكون في السُّلطة، وقد تتحوَّل إلى أداة للحصار في يد جهة سياسيَّة أُخرى تريد توسيع سلطتها وتعميقها، ومن لا يدرك أنَّ جوهر السِّياسة يكمن في إنشاء فاعل سياسيٍّ أكثر شمولًا، أي أنَّ الجهات السِّياسيَّة التي تتجاهل عن حقيقة أنَّ الشَّعبويَّة هي الوسيلة الوحيدة للعمل السِّياسيِّ- محكومٌ عليها بالزَّوال[34].

الفاعل السِّياسيُ الوطنيُ المحلِّيُ[35]:

شكَّلَ حزبا العدالة والتَّنمية والحركة القوميَّة "تحالف الجمهور" سريعًا بعدما أوجدا الأرضيَّة السِّياسيَّة المشتركة لذلك[36]، هذه الأرضيَّة السِّياسيَّة المشتركة، كانت السِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة التي أُطلقت بعد المحاولة الانقلابيَّة الفاشلة في 15 تموز 2016 عبر "روح يني قابي" في 7 آب 2016، وتخلَّلت حتَّى العظم متجسِّدةً من خلال الحملة السِّياسيَّة التي تركَّزت على مكافحة الإرهاب داخل البلد وخارجه، (مثل عمليَّة مكافحة تنظيم فتو، وعمليَّة درع الفرات، وعمليَّة غضن الزَّيتون). والسِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة في هذه العاقبة السَّياسيَّة التي حلَّت بحزب العدالة والتَّنمية- لا تحمل معنى انسحاب حزب العدالة والتَّنمية إلى حدوده الاجتماعيَّة الخاصَّة به بعدما شهده من تراجُع في الهيمنة كما تزعُمُ المعارضة[37]، ولا تعني كذلك التفاف الدِّيموقراطيَّة المحافظة بالقوميَّة الشَّعبويَّة بسبب الأزمة الأيديولوجيَّة التي شهدتها السِّياسة ، فمن خلال السِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة صان حزب العدالة والتَّنمية نفسه من الوقوع في أسر سياسة جماعة ضيِّقة ولا في سياسة سُلطة دولة إقصائيَّة[38]، فقد دحض حزب العدالة والتَّنمية مزاعم انحيازه إلى سياسة جماعة أو سياسة سُلطويَّة إقصائيَّة بحصوله على الأصوات الخارجيَّة بمقدار ضعف أصوات ناخبيه الأساسيِّين حيث بلغت هذه النِّسبة معدَّل 21 ٪ وفقًا للاستطلاع الأخير[40].

السِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة بمعناها التَّامِّ هي المحاولة الثَّالثة لحزب العدالة والتَّنمية لبناء الفاعل السِّياسيِّ الثَّالث في تاريخه الممتدِّ إلى 15 عامًا[41]، وكان في مركز جميع عمليَّات بناء الفاعل السِّياسيِّ الشَّرائحُ المحافظةُ والمتديِّنةُ التي تشكل أكثريَّة المجتمع، وتتحرَّك من المحيط إلى مركز السِّياسة، ولم يحمل هذا الوضع معنى إقصاء وتهميش الشَّرائح الأُخرى، فقد وضع حزب العدالة والتَّنمية المتديِّنين والمحافظين في المركز من ناحيةٍ، وجمعَ فيه مطالب الشَّرائحَ المجتمعيَّة الأُخرى، وحاول تجاوز بُنية الجماعات المجتمعيَّة في البلد من ناحيةٍ أُخرى، (والقصد من الجماعة هنا، هو مجموعاتُ الهويَّة، مثل المحافظين والعلمانيِّين)، وتمَّ تحديد سياسة حزب العدالة والتَّنمية على الدَّوام من خلال البحث عن إنشاء فاعلٍ سياسيٍّ يتجاوز بُنيةَ الجماعات المجتمعيَّة، ويحقِّقُ في نفسه التَّعدُّديَّة السِّياسيَّة ما أمكن[42]، إنَّ تسلُّمَ حزب العدالة والتَّنمية السُّلطة ونجاحه في الاحتفاظ بها مدَّةً طويلةً نتيجةٌ لهذه القاعدة السِّياسيَّة الأساسيَّة، إضافة إلى استيعابه لهذه القاعدة.

على الرَّغم من هذه الاستمراريَّة في البحث عن بناء الفاعل السِّياسيِّ الشَّامل فإنَّ هناك تغيُّراتٍ دوريَّةً ناجمةً عن الظروف السِّياسيَّة أيضًا، إذ كشف حزب العدالة والتَّنمية خلال فترة

سلطته التي تجاوزت 15 عامًا عن ثلاثة فاعلين سياسيِّين، ففي الفترة 2002 – 2008، وضع المحافظين والمتديِّنين في المركز، ومن خلال مطالب هاتين الشَّريحتين جمع بين المجموعات المجتمعيَّة الأخرى التي تحمل مطالب الحرِّيَّة في البلد، وبهذا الشَّكل ظهر الفاعل السِّياسيُّ "التَّحرُّريُّ" من القاسم المشترك بين تراجع الوصاية البيروقراطيَّة وانزياح التَّنظيم المؤسَّسيِّ من مكانه[43].

وفي أعقاب تراجع الوصاية البيروقراطيَّة في الفترة (2008 – 2015) تَشَكَّل مشروعٌ مجتمعيٌّ جديدٌ يجمع بين المجموعات السِّياسيَّة، وشغلت الشَّرائح الاجتماعيَّة المتديِّنة والمحافظة مرةً أخرى مركز هذا المشروع المجتمعيِّ الذي تأسَّس على خطاب "الوحدة والأخوَّة الوطنيَّة"، مع الأخذ بعين الاعتبار مطالب الحرِّيَّة والتَّنوع لجميع الشَّرائح الاجتماعيَّة الأخرى[44]، وتمَّت عمليَّة الجمع، التي عُرِفَت بعمليَّة الانفتاح، بين هذه التَّبايُنات الاجتماعيَّة من خلال القاسم المشترك والهويَّة "الحضاريَّة" العليا[45]، وهكذا تَرَكت العوامل المنحدرة من الماضي المشترك مثل "وحدة المصير" والرَّغبة في "تركيَّا القويَّة" الممتدَّة نحو المستقبل- بصمتها في عمليَّة بناء هذا الفاعل السِّياسيِّ.

تأتي سلطة الطبقة البيروقراطيَّة في تركيا على العموم من كونها رائدة حرب الاستقلال فالشعب ينظر إلى الجيش بشكل خاصّ مصدرًا مشروعًا للسلطة بسبب الدَّور الذي أدّاه في حرب الاستقلال ورغم ذلك لم تكن السَّاحة الاجتماعيَّة خاليةً من أصوات الاحتجاج

عثر الفاعل السِّياسيُّ الذي أنتجته السِّياسة الحضاريَّة على مبتغاه في الجناح التَّحرُّريِّ من الشَّريحة الاجتماعيَّة العلمانيَّة إلى حدٍّ كبير[46]، لكنَّ الأعمالَ التخريبيَّةَ التي اندلعت من قِبَل تنظيم غولن الذي تباين طريقه عن المركز الاجتماعيِّ والسِّياسيِّ، وتدخلات القوى الخارجيَّة التي لم تستطع تقبُّل البحث عن الاستقلال في السِّياسة الخارجيَّة والذي يؤدِّي إليه الاستقرار داخل البلاد، والضُّغوطات الثَّقيلة لبثِّ الخوف، والخطابَ الاستقطابيَّ الموجَّهَ نحو الشَّريحة العلمانيَّة عبر الإعلام؛ نعم! كلُّ ذلك، أوصل السِّياسة الحضاريَّة إلى طريقٍ مسدود، فبدأت هذه المرحلة مع انتفاضة غزي بارك في أيَّار – حزيران 2013، مرورًا بأحداث كوبانِي الدَّمويَّة في (6 – 8) تشرين الأول 2014، والدَّعوة إلى الثَّورة الشَّعبيَّة في 15 تمُّوز 2015، واستمرَّت مع هجمات المجموعات الإرهابيَّة المختلفة، وانتهت بالمحاولة الانقلابيَّة الفاشلة في 15 تمُّوز 2016، وتمَّ التَّخلِّي بعدها عن السِّياسة الحضاريَّة.

واضْطُرَّ حزب العدالة والتَّنمية إلى التَّوجُّه إلى التَّغييرات السِّياسيَّة في ظلِّ عجزه عن الردِّ اللَّازم على حملات المعارضة السِّياسيَّة لاجتثاث الفاعل السِّياسيِّ من موقعه، وعجزه عن شلِّ هذه الحملات ببعديها الدَّاخليِّ والخارجيِّ، وهذا يعني المبادرة إلى إنشاء فاعلٍ سياسيٍّ جديد، وبينما كانت مبادرتا الفاعلَين السِّياسيَّين السَّابقَين ترتكزان على مطالب الحرِّيَّة والتَّنوُّع- كان هذا الفاعل السِّياسيُّ يتشكَّل من مطالب المجموعات المختلفة المعروفة، مثل المتديِّنين والمحافظين والشَّرائح اليساريَّة والليبراليَّة والأكراد والعلويِّين، إلا أنَّ العلويِّين واليساريِّين الليبراليِّين من خلال انتفاضة غزي بارك / تقسيم، وقسمًا محدَّدًا من الأكراد من خلال سياسة الخنادق بعد

15 تمُّـوز – 2015 رفضا هذا الفاعل السِّـياسيَّ التَّحـرُّريَّ، ومع اقـتران هذا الرَّفـض المتَضمِّن للعنف بهجمات المنظَّمات الإرهابيَّة مثل داعش وفتـو والعمليَّـات الدَّوليَّـة- نشـأت مشـكلةٌ مصيريَّةٌ في البلد، وفي هـذه الظُّروف، اختارت حكومـة حـزب العدالـة والتَّنمية طريق إنشـاء الفاعـل السِّـياسيِّ الجديد عـلى مركزيَّة المسـألة الأمنيَّة والمصيريَّة[47]، وقد شـملت هذه المشكلة المصيريَّة دولة الجمهوريَّة التُّركيَّة كاملةً والإرادة الشَّعبيَّة بوصفهما مصدرًا للسُّلطة على حدٍّ سواء.

شكَّلَ حزبا العدالة والتَّنمية والحركة القوميَّة "تحالف الجمهور" سريعًا بعدما أوجدا الأرضيَّة السِّياسيَّـة المشتركـة لذلك هـذه الأرضيَّة السِّياسيَّة المشتركة كانت السِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة التي أُطلقت بعد المحاولة الانقلابيَّة الفاشلة في 15 تموز 2016

وبينـما يَعـرضُ الفاعـل السِّـياسيُّ الوطنيُّ المحلِّـيُّ الجديـد، إلى جانب الفترتين السَّـابقتين، اسـتمراريَّة سَـلطة حزب العدالة والتَّنمية القائمة منذ 16 عامًا عـلى أيديولوجيَّة حماية الإرادة الشَّـعبيَّة بوصفها مصدرًا للسُّـلطة وإسـلاميَّة الأناضول- فإنه يتوخَّى هذه المـرَّة التَّمَيُّزَ بكونه يجمع بين الشَّرائح المجتمعيَّة التي ترى مشـكلةَ الأمن والمصير المشـكلةَ الرَّئيسة في البلد، وتُعدُّ مطالبها وفقًا لذلك، وهكذا يقوم إنشـاء هذا الفاعل السِّـياسيِّ على مركزيَّة الشَّرائح المجتمعيَّة المتديِّنـة والمحافظـة التـي تعرَّضت إلى الهجمات لفـترة طويلة مـن الزَّمن، إلى جانـب الشَّرائح العلمانيَّة من المستقلِّين والقوميِّين[48]، وبهذا الشَّكل تتجلَّى صورةُ فاعل سياسيٍّ لا يمكن اختزاله في جماعـة مجتمعيَّـة واحدة، بل تلتقي فيـه الشَّرائح المجتمعيَّـة المختلفَة صاحبـةُ مطالب الأمن والبقاء، وهذا الفاعل السِّـياسيُّ رغم أنَّه لا يملك شـموليَّة الفاعلَيْن السِّياسيَّيْن السَّابقَين؛ فإنَّه لا يزال يشكِّل الفاعل السِّياسيَّ الأكثر شموليَّة في الوقت الحاضر[49]، واجتيازُه اختبارَ الاستفتاء الشَّـعبيَّ في 16 نيسان 2017 بنجاح، والنَّجاحُ الذي حقَّقه لمصلحة حزب العدالة والتَّنمية في الانتخابات العامَّة في 1 تشرين الثَّاني 2015، يبيِّنان هذه الحقيقة[50].

المعارضة في وجه السِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة:

لا تخفى آثار التَّحوُّل الذي أحدثته السِّياسـة الوطنيَّةُ المحلِّيَّة في سياسة البلد عمومًا، وليس من المبالغَة أنْ نقول: إنَّ السِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة مع 15 تمُّوز 2016 أصبحت السِّياسة الطبيعيَّة للبلد، وقد لجأ حزب العدالة والتَّنمية إلى موقف الدِّفاع في مواجهة سياسـة "القانون والحرِّيَّة" أو "تقييد السُّـلطة" على خـطِّ الدِّيمقراطيَّة اللِّيبراليَّة التي فَعَّلَتْهـا المعارضة اعتبارًا من انتفاضة غـزي بارك لمدَّة طويلـة، لكنَّ المعارضة اضْطُـرَّت إلى التَّراجع إلى موقف الدِّفاع بعد اسـتقرار حزب العدالة والتَّنمية في الصَّدارة من جديد، وجاءت مسـيرة "العدالة" التي أطلقها قلجدار أوغلـو من أنقرة إلى إسـطنبول في حزيران 2017 باعتبارهـا حملةً من أجل إيقاف هذا التَّراجع الـذي شـهدته المعارضة، ومحاولـةً لإزاحة الوطنيَّـة المحليَّة من مكانها الطبيعيِّ[51]، وقد سـعت المعارضـة لتبنِّي سياسـةٍ تَتَمَحـوَرُ حول "العدالة" تحمل صورةَ سياسَـةٍ محليَّـةٍ يمكنها مواجهة

السِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة للسُّلطة، بدل سياسة "الحرِّيَّات" التي تركب موجة الخطاب الغربيِّ التي نفد مفعولها[52].

غير أنَّ قلجدار أوغلو أحدث في الكلمة التي ألقاها في نهاية المسيرة في مالتبه بإسطنبول؛ خيبة أمل كبيرةً في موضوع ملء مضمونِ سياسةِ العدالة بوصفها سياسةً وطنيَّةً محلِّيَّةً، فقد جاء الخطاب مُحمَّلًا برموزِ سياسةِ الحرِّيَّات الغربيَّة التي لا تتناسب مع عنوان العدالة من حيث الموضوع، ولم يتجاوز الخطاب ولا المسيرة حدود المطالبة بعدالةٍ مجرَّدةٍ لم تتمكَّن من بيان جوهر العدالة، أي مفهوم العدالة ولا طريقة تحقيقها[53].

ورغم أنَّ حزب الشَّعب الجمهوريِّ لم يتوصَّل إلى نتيجة في السِّياسة المتمركزة حول العدالة، ولا يزال في بداية الطَّريق؛ فإنَّه ينبغي الاعتراف بأنَّ الوطنيَّة والمحلِّيَّة حصلت على موقع الأرضيَّة المشتركة بين السُّلطة والمعارضة، أو الموقع الذي لا يمكن تجاهله[54]، لقد نجح تحالف حزب العدالة والتَّنمية مع حزب الحركة القوميَّة نجاحًا كبيرًا في تشكيل الضَّغط على حزب الشَّعب الجمهوريِّ والمعارضة الأخرى الذين ظهروا في موقفٍ دفاعيٍّ، وحملهم على الرُّضوخ لهذا المسار كرهًا[55]، وبات من الواضح الجليِّ بأنَّ أحداث 15 تمُّوز 2016، والمقاومة التي أبداها الشَّعب على وجه التَّحديد، والتي بلغت حدًّا لم تتصوَّره الجهات المعارضة المحلِّيَّة والأجنبيَّة- كانت العامل الوحيد في تشكيل هذه الأرضيَّة المشتركة، ويمكن القول باختصار: إنَّ يوم 15 تمُّوز 2016 كان بداية الحياة السِّياسيَّة الاجتماعيَّة الوطنيَّة المحلِّيَّة في تاريخ البلاد، وبتعبير أوضح: شكَّل بداية اكتساب الدَّولة شرعيَّتها.

يمثِّل هذا الوضع حالة الانكسار البُنيويِّ الجذريِّ في التَّاريخ السِّياسيِّ التُّركيِّ، فمنذ عام 1908، شكّلت النَّماذج السِّياسيَّة الغربيَّة، (مثل اللِّيبراليَّة واليساريَّة والكماليَّة) الأرضيَّة الأيديولوجيَّة لشرعيَّة الدَّولة، وكان هذا الوضع يشكِّل نقطة البداية في صراع السُّلطة التي تحمل طبيعةً مُحايدةً حزبيًّا، وسمةَ الطبقيَّة بـ(كوداتها) الثَّقافيَّة كلِّها، وكانت الأحزاب والجهات السِّياسيَّة جميعها تكاد تكون مضطرةً لاتِّخاذ موقف وفق هذه الأيديولوجيَّة الغربيَّة التي كانت في وضعيَّة المرساة، ومع 15 تمُّوز، فقدت السِّياسة الغربيَّة موقعها هذا، لتشكل السِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة المرساةَ الجديدة[56]، فالأحزاب السِّياسيَّة في حملاتها الانتخابيَّة كانت تسعى لإظهار نفسها أكثرَ وطنيَّةً ومحلِّيَّةً، وإن كان هذا السَّعي بدرجاتٍ متفاوتةً، ومصداقيَّتها في موضع التَّشكيك، مثال ذلك؛ كان الرأسمال الأكبرُ لمحرَّم إنجه مرشَّح حزب الشَّعب الجمهوريِّ لرئاسة الجمهوريَّة في تصالحه مع بعض الرُّموز المحلِّيَّة مثل؛ الصَّلاة والوضوء، والمحراثُ والعيران ورقصة harmandalı مع الأخطاء السَّطحيَّة البسيطة التي وقع فيها بين الحين والآخر[57].

النِّظام الرئاسيُّ والتَّحوُّل الدِّيمقراطيُّ:

أدّت السِّياسة الوطنيَّة المحلِّيَّة دورًا في قبول الإرادة الشَّعبيَّة مصدرًا للسُّلطة الحاكمة، وأدّى تغيير النِّظام الحكوميِّ في استفتاء 16 نيسان 2017 دورًا كذلك في استقرار السِّياسة

الوطنيَّة المحليَّة في مركز سياسة الدَّولة، وبتعبير أوضح؛ إذا كانت السِّياسة المحليَّة الوطنيَّة تشكِّل "المضمون" الأيديولوجيَّ للنِّظام السِّياسيِّ الذي يقبل بسلطة الإرادة الشَّعبيَّة- فإنَّ نظام الحكم الرئاسيِّ يشكِّل كذلك "الشَّكل" السِّياسيَّ لهذه السِّياسة، فالنِّظام الرئاسيُّ يهتمُّ بإعادة تنظيم علاقات السُّلطة بين مراكز القوى المختلفة، (مثل الشَّعب، والبيروقراطيَّة، ورأس المال، والأقليَّات) أكثرَ من اهتمامه بإعادة تنظيم العلاقات بين السُّلطات، مثل السُّلطة التَّنفيذيَّة والتَّشريعيَّة والقضائيَّة، فالنِّظام الرئاسيُّ يحمل معنى وضع الإرادة الشَّعبيَّة في مركز السِّياسة، وتشكيل السِّياسة الوطنيَّة المحليَّة وتنميتها[58].

وموجَزُ القول: إنَّ النِّظام الرِّئاسيَّ الذي يعني تأسيس مؤسَّسة سياسيَّةٍ تكون للأمَّة فيها كلمة الفصل في إدارة الدَّولة- أغلق بالكامل طريقَ الوصول إلى السُّلطة من دون مخاطبة مركز المجتمع، واستبدل السَّياسة الدِّيمقراطيَّة المتجسِّدة في السِّياسة الوطنيَّة المحليَّة بالسِّياسات الأجنبيَّة والأيديولوجيَّة الضَّيِّقة في المجتمع، وهكذا وصلت السِّياسة في البلد إلى نقطة الدِّيمقراطيَّة نتيجة مرحلة طويلة من التَّغيير والتَّحوُّل المؤسَّسيِّ وصراع السُّلطة، ومن وجهة النَّظر هذه بدأ التَّحوُّل إلى السِّياسة الدِّيمقراطيَّة الحديثة في تركيا اعتبارًا من القرن التَّاسع عشر، ومرَّت خلال أربعة نماذجَ سياسيَّةٍ مختلفةٍ أو أربع تجارب مختلفة لشكل الدَّولة، والأمرُ اللَّافت للنَّظر في هذه النَّماذج السِّياسيَّة هو انجرارها نحو الإرادة الشَّعبيَّة والقوى الدِّيمقراطيَّة رويدًا رويدًا.

المونارشيَّة[59] الدُّستوريَّة:

يكتسب الانتقال من النِّظام البرلمانيِّ إلى الرئاسيِّ في الواقع معنًى داخل تجربة التَّحوُّل الجمهوريِّ والدِّيمقراطيِّ الذي شهده البلد خلال 150 عامًا، فعمليَّة التَّحوُّل بدأت مع انفصال السِّياسة من الثَّوابت الميتافيزيقيَّة وامتدت إلى فترةٍ طويلة، فالنِّزاع الذي دار بين السُّلطان والباب العالي في الفترة الأولى تطوَّر فيما بعد إلى صراعٍ بين الشَّعب والبيروقراطيَّة، أي أنَّ هناك تغييرًا وتحوُّلًا من المونارشيَّة إلى الأوليغارشيَّة، ومنَ الأوليغارشيَّة إلى الجمهوريَّة فالدِّيموقراطيَّة. فالخطوة الأولى تجسَّدت في إعلان المشروطيَّة الأولى عام 1876. فكانت المرَّة الأولى التي يتم فيها تقييد السُّلطان دستوريًّا تحت ضغط مجموعةٍ أخرى من خارج المجتمع. كانت سيادة السُّلطان وقوَّته وحقوقه مقيَّدةً من قَبلُ أيضًا، لكنَّ الجهات المجتمعيَّة لم يكن لها دورٌ في هذا التَّقييد لصلاحيَّات السُّلطان، فالنُّقطة الحاسمة في هذه الحالة- هي وضع حدٍّ للفصل المطلق (الذي كان مستمرًّا منذ تأسيس الدَّولة العثمانيَّة) بين الدَّولة والمجتمع، وتأسيس البرلمان الذي انتزع احتكار السُّلطان للسِّيادة، وتقدَّم خطوةً نحو الفصل بين السُّلطات، أي أنَّها انتقالٌ من النِّظام القديم إلى النِّظام الحديث، لاحظه العالم بأسره وأحسَّ بأثره[60].

وأظهرت مرحلة الانتقال من المشروطيَّة الأولى إلى المشروطيَّة الثَّانية أنَّ هذا الانتقال سيكون مؤلمًا، فقد أُغلق البرلمان بعد افتتاحه بفترةٍ قصيرة، وبقي الانتقال حبرًا على ورق، وتشكَّلت في مواجهة ذلك معارضةُ الاتحاديِّين التي التأم شملها وانتظمت بشكلٍ جيِّدٍ، وأُعادت تأسيس

البرلمان من جديدٍ بعد انقلاب 1909 ، [61] وجاءت المشروطيَّة هذه المرَّة على شكل قيودٍ أشدَّ صرامةً من المشروطيَّة الأولى على سيادة القصر، وجعلت مسؤوليَّة الحكومة أمام البرلمان بدل السُّلطان، وهكذا تحوَّلت صلاحيَّات السُّلطان إلى دور رمزيٍّ في إدارة الدَّولة، وبعد عام 1913 قام الاتحاديُّون بتأسيس سلطة الحزب الواحد، وقدَّموا عرضه الصَّغير في عام 1922.

الأوليغارشيّة البيروقراطيّة وسلطة الحزب الواحد:

أُلغِيَت السَّلطنة بشكلٍ كاملٍ في مرحلة الانتقال إلى الجمهوريَّة وأسندت السِّيادة للشَّعب، لكن نقل السِّيادة إلى الشَّعبِ لم يجعل معنى سيادة الشَّعب، أي حكم الشَّعب نفسَه بنفسه، فمن النَّاحية النَّظريَّة ينبغي النَّظر إلى الشَّعب هنا بأنَّه أيُّ سُلطة "دنيويَّة" قادمة من خارج مؤسَّسة السَّلطنة، ومن النَّاحية العمليَّة انتقلت السِّيادة إلى الأوليغارشيَّة البيروقراطيَّة، ووفقًا لهذا المفهوم نجد أنَّ تاريخ 1923 لم يكن انتقالًا من المونارشيَّة إلى الجمهوريَّة والدِّيمقراطيَّة، بل إلى الأوليغارشيَّة[62].

في أعقاب تراجع الوصاية البيروقراطيّة في الفترة (2008 – 2015) تَشَكّل مشروعٌ مجتمعيٌّ جديدٌ يجمع بين المجموعات السِّياسيّة وشغلت الشّرائح الاجتماعيّة المتديّنة والمحافظة مرةً أُخرى مركز هذا المشروع المجتمعيّ الذي تأسّس على خطاب "الوحدة والأخوّة الوطنيّة"

والجدير بالذِّكر هنا أنَّ الفرق الأساسيَّ الأوَّل بين الجمهوريَّة والأوليغارشيَّة هو كون الجميع حكَّامًا ومحكومين في آنٍ واحد، والفرق الثَّاني، هو رفع أقليَّةٍ مميَّزةٍ إلى موقع الحاكم، وخفض بقيَّة المجتمع إلى موقع المحكوم أو المتحكَّم به.

ففي الفترة (1923 – 1950) التي هيمنت فيها سلطة الحزب الواحد؛ صُنِّفت الطَّبقة الحاكمة والطَّبقة المحكومة بشكلٍ واضح، فبينما كان أصحاب الهويَّة الغربيَّة، وبشكلٍ أكثرَ تحديدًا، أصحاب الهويَّة القوميَّة العلمانيَّة يشكِّلون الطَّبقة الحاكمة الطَّبيعيَّة- وُضِعَ القطاع الواسع من المجتمع خارج تلك الهويَّة في موقع المحكومين، ولم يقتصر هذا التَّمييز بين بيروقراطيَّة الدَّولة والمجتمع فقط، بل قسَّم المجتمع إلى قسمين أيضًا، والسُّوسيولوجيَّة العلمانيَّة التي سعت دومًا إلى توسيع حدودها في السَّاحة المجتمعيَّة- لقيت دومًا الحماية السِّياسيَّة والاقتصاديَّة[63].

والمشهد الواضح في هذه الحالة، هو أنَّ الدَّولة والمجتمع منفصلان عن بعضهما بشكلٍ واضحٍ من خلال إلغاء المؤسَّسة السِّياسيَّة بأكملها من عام 1923 إلى عام 1950، [64] ولا شكَّ أنَّ تفعيل السِّياسة وظيفيًّا بمعناها الحقيقيِّ كان سيؤدِّي إلى تقاسم الإرادة البيروقراطيَّة السُّلطةَ مع الإرادة الشَّعبيَّة، أو الأسوأ من ذلك، إلى تسليم السُّلطة بالكامل للإرادة الشَّعبيَّة، فتجارب الانتقال إلى الحياة السِّياسيَّة متعدِّدة الأحزاب بين عامَي 1923 و1925 في خضمِّ هذا القلق، لم تتجاوز محاولة عرض تركيا بصورة المجتمع الغربيِّ، ولم تتجاوز كونها عمليةً تجميليَّةً سياسيَّةً، وهكذا، برز نظامٌ سياسيٌّ غربيٌّ من حيث المحتوى (أي نظامٌ سياسيٌّ قائمٌ على أرضيَّةٍ أيديولوجيَّةٍ علمانيَّةٍ قوميَّةٍ)، وغير غربيٍّ من حيث المظهر (أي نظامٌ سياسيٌّ يُذكِّرُ

بالاستبداد، ويؤَسَّسُ على شكل ديكتَاتُوريَّةِ الحزب الواحد)، والشَّكل السِّياسيُّ وبُنيَةُ الدَّولةِ في هذه الفترة باختصارٍ؛ هما الأوليغارشيَّة البيروقراطيَّة القوميَّة العلمانيَّة القائمة على سلطة الحزب الواحد.

النِّظام البرلمانيُ شبه الأوليغارشيُ الوصائيُ:

بدأت الحياة السِّياسيَّة متعدِّدة الأحزاب عام 1950، لتكون بذلك الخطوة الأولى نحو ردم الفجوة بين الدَّولة والمجتمع، فتحرَّرت المؤسَّسات السِّياسيَّة بعد أن خرجت من حكر الدَّولة، وهذا الانعطاف السِّياسيُّ الرَّاديكاليُّ فتح خندقًا كبيرًا في البُنيَة الأوليغارشيَّة، ولهذا السَّبب وصفت البيروقراطيَّة الكماليَّة التي هي استمرار لتقليد الاتحاديِّين الانتقال إلى الحياة متعدِّدة الأحزاب "بالثَّورة المضادَّة"[65].

وصمِّمت بعد 10 سنوات للانقلاب العسكريِّ 1960، وفرضت دستورَ 1961 الذي يؤسِّس لنظام برلمانيٍّ يقيِّد إرادة الشَّعب، بدلًا من العودة إلى ما قبل 1950، والتَّوازن يكمن في وضع مؤسَّسة السِّياسة تحت سيطرة الدَّولة وتأمين الاستقرار، ولكن بشرط ألا تتخطَّى مؤسَّسة السِّياسة الخطوطَ الحمراء للنِّظام الأوليغارشيِّ البيروقراطيِّ، وقد تحقَّق هذا التَّوازن بتقسيم الجهاز التَّشريعيِّ إلى قسمين عام 1961 (والجناح الأعلى للبرلمان كان منقطعًا عن الشَّعب من حيث التَّكوين والوظيفة) وتطويق السِّياسة بالمؤسَّسات الوصائيَّة البيروقراطيَّة، وتمثَّل ردُّ فعل الشَّعب على نظام 1961 بأن أوصل حزب العدالة بمفرده إلى سدَّة الحكم عام 1965، لكنَّ سليمان دميرال وحزب العدالة لم يؤدِّيا المهمَّة الموكَلة إليهما في تمكين السِّيادة الشَّعبيَّة[66].

ووفقًا لدستور 1982 صُمِّمت هذه المرَّة المؤسَّسات السِّياسيَّة الأوليغارشيَّة عن طريق تقسيم الجهاز التَّنفيذيِّ إلى قسمين، وتطويق السِّياسة بمؤسَّسات وصائيَّة من نوع آخر، ولم يبق الشَّعب مكتوف الأيدي حيال نظام 1982، فجاء بحزب الوطن الأمِّ إلى سدَّة الحكم عام 1983، لكنَّ حزب الوطن الأمِّ أيضًا لم يستطع تحويل النِّظام مثل حزب العدالة، وفقد شرعيَّته السِّياسيَّة عندما قطع صلته بالشَّعب ولاسيَّما بعد انفصال تورغوت أوزال عن زعامة الحزب وصعوده إلى قصر جانقايا[67].

كانت التِّسعينيات الفترة التي تبعثرت فيها سياسة التَّوازن المبنيَّة عام 1961، ودخلت فيها الدَّولة في أزمة عميقة، وأدّت التَّحوُّلات السُّوسيولوجيَّة دورًا لا يقلّ عن دور التَّطورات الاقتصاديَّة العالميَّة، فكلَّما خرج الاقتصاد عن سيطرة الدَّولة، وكلَّما تحضر المجتمع وتعدَّد- صعبت السَّيطرة عليه، وجاء ردُّ الكماليَّة على أزمة الدَّولة بأن تُطبَّق الأحكام العرفيَّة في شرق البلاد، وفرض الحصار على المؤسَّسات السِّياسيَّة في غربها عن طريق انقلاب 28 شباط 1997، خُلاصة القول: إنَّ النِّظام الأوليغارشيِّ "اللَّين" أو "شبه الأوليغارشيِّ" الذي بُني في السِّتينيات لم يعد قابلًا للاستمرار، فاختارت الدَّولة البيروقراطيَّة التي عجزت عن توجيه

مطالـب المجتمع إلى الدَّولـة تصويرَ هذه المطالب على أنَّها تهدِّد النِّظـام، وقامت بقمع المطالب المجتمعيَّة[68].

الجمهوريّة ونظام الدّيموقراطيّة:

جاء ردُّ الشَّعب على النِّظام شبه الأوليغارشيِّ عام 2002 بأن أوصل حزب العدالة والتَّنمية إلى سدَّة الحكم بمفرده، وتجسَّدت مهمَّة تحقيق إرادة الشَّعب هذه المرَّة في حزب العدالة والتَّنمية بقيـادة رئيـس الجمهوريَّـة أردوغان، فأنجز حـزب العدالـة والتَّنمية تحوُّلين مهمَّـين من أجل تحويل النِّظام من نظام شبه أوليغارشيٍّ إلى نظام ديمقراطيٍّ: أحدهما إزالة المؤسَّساتَ الوصائيَّة العسـكريَّة والمدنيَّة التَّي تُطوِّقُ المؤسَّسـةَ السِّياسَيَّة، فتمَّ القيام بإصلاحاتٍ جذريَّةٍ من شأنها أن توسِّـع مجال السِّياسـة الدِّيمقراطيَّة في وجه القوى العالميَّـة والبيروقراط ورؤوس الأموال على حدٍّ سواء، وفي مقدِّمتها تغيير الدُّستور في 12 سبتمبر / أيلول 2010 .[69]

والتَّحـوُّل الآخـر هو (مأسَسَـةُ) السِّياسـة بشـكلٍ يؤمِّن إرادة الشَّـعب، وقد شـكَّل تغيير الدُّسـتور الذي مكَّن من انتخاب رئيس الجمهوريَّة منَ قِبَل الشَّـعب مباشرةً عام 2007 لحظة انعطافٍ مهمّةٍ في هذا المجال، كانت مهمَّة رئيس الجمهوريَّة في النِّظام السِّـياسيِّ حراسة النِّظام حسـبَ دستور 1982، لكنَّ هذا التَّصميم فسـد نتيجة تغيير الدُّستور في 21 أكتوبر / تشرين الأوَّل 2007. ومع انتخاب أردوغان مباشرةً من قبل الشَّعب في 10 أغسطس / آب 2014، اتُّخِـذت خطـوة جوهريَّـة وفعليَّة نحـو الانتقال من نظامٍ سـياسيٍّ أوليغارشيٍّ إلى نظام سـياسيٍّ

ديمقراطيٍّ وهيكلةٍ ديمقراطيَّة للدَّولة، واكتسب هذا الوضع الفعليُّ بعدًا قانونيًّا بعد الاستفتاء الشَّعبيِّ الذي جرى في 16 أبريل / نيسان 2017. وتمَّت (مأسَسَة) السِّياسة بحيث تضْمَن إرادة الشَّعب، وأخيرًا تحقَّقت المهمَّة التي يُحمِّلها الشَّعب على السِّياسة منذ سنوات[70].

وموجز القول: إنَّ المسألةَ عند النَّظر إلى أبعادها السِّياسيَّة العالميَّة هي إعادة بناء الدَّولة القويَّة على أساس القيم المحليَّة والوطنيَّة، ضمن التَّحوُّل المؤسَّساتيِّ الذي يضع إرادة الشَّعب فوق جميع الإرادات، في عالم يشهد صراعات القوى الضَّروس، ونظامُ حكومة رئاسة الجمهوريَّة، ومن ثَمّ لا يمكن رؤيتها مجرَّدَ مسألة حقوقيَّة فنيَّة تُنظِّم العلاقة بين الجهاز التَّشريعيِّ والتَّنفيذيِّ والقضائيِّ، بل ينبغي اعتبارُ نظامُ حكومة رئاسة الجمهوريَّة خطوةً محوريَّةً وجوهريَّةً من أجل عمليَّة تحوُّلٍ شاملة تقترح إعادة بناء الدَّولة في الجمهوريَّة التُّركيَّة، والنُّقطة التي يريد بلوغها هذا التَّحوُّل هي الجمهوريَّة التُّركيَّة الدِّيمقراطيَّة القويَّة، وهذه الصيغة السِّياسيَّة تشكل ذروة نضالٍ استمر 150 عامًا أو يزيد، من أجل التَّحوُّل الدِّيمقراطيِّ والاستقلال[71].

المعارضة في وجه التَّحوُّل الدِّيمقراطيّ:

حسنًا، ما التَّكتيكات السِّياسيَّة والإستراتيجيَّات التي انتهجها اللَّاعبون السِّياسيُّون المعارضون في أثناء هذا التَّحوُّل التَّاريخيِّ؟! رسمت المعارضة السِّياسيَّة والمجتمعيَّة التي تدور حول الشَّريحة العلمانيَّة إستراتيجيَّتها عمومًا على إيقاف حزب العدالة والتَّنمية طوال الأعوام السِّتَّة عشر الماضية، ويمكننا أن نتناول سياسة المعارضة المضادَّة لحزب العدالة والتَّنمية والإرادة الشَّعبيَّة في ثلاث فتراتٍ مختلفَة:

صمود الوصاية البيروقراطيَّة (2002 – 2010):

في الفترة (2002– 2010) تحرَّكت المعارضة عمومًا؛ لعدم ترك كرسيِّ السُّلطة فارغًا، وعدم تسليمه لحزب العدالة والتَّنمية، بعبارةٍ أُخرى، تجلَّت إستراتيجيَّة المعارضة في عدم ترك السُّلطة في يد المحافظين المتديِّنين، ومن ثَمّ في الدِّفاع عن الوصاية البيروقراطيَّة، وعملت المعارضة للاحتفاظ بسلطة الدَّولة في يدها من خلال إطلاق مزاعم من قبيل أنَّ حزب العدالة والتَّنمية "وكيل القوى العالميَّة"، أو "أنَّه يقود البلاد إلى الرَّجعيَّة"، ومن أجل ذلك، أحدثت استقطابًا في المجتمع على شكل العلمانيِّ والمتديِّن، وتأتي مؤتمرات الجمهوريَّة في مقدِّمة النُّقاط التي تَجَسَّد فيها هذا الأمر وبلغ الذِّروة، وبدأ الجدل يدور حول من يأتي مكان رئيس الجمهوريَّة العاشر أحمد نجدت سيزار، بعد أن انتهت فترة ولايته، فقد كان حزب العدالة والتَّنمية يملك الأغلبيَّة في البرلمان، وكان محسومًا أن يكون مرشَّحُه رئيسَ الجمهوريَّة الحادي عشر، لذلك انطلقت الاحتجاجات المعروفة باسم "مؤتمرات الجمهوريَّة" في مختلف المدن في أبريل/ نيسان 2007، للحيلولَة دون وصول شخص من الشَّريحة المحافظة المتديِّنة إلى كرسيِّ رئيس الجمهوريَّة، وخرجت المعارضة في هذه المؤتمَرات وهي تحمل علَم تركيا الذي عليه صورَة أتاتورك، وشعاراتٌ من قبيل "حماية الجمهوريَّة العلمانيَّة"، و"لا يمكن لعقيلة رئيس الجمهوريَّة أن تكون محجَّبةً"[72]، ولكن رغمَ كلِّ هذه الجهود لم تستطع مؤتمرات الجمهوريَّة

أن تمنع انتخابات رئيس الجمهوريَّة في البرلمان، وحصل مرشح حزب العدالة والتَّنمية عبد الله غول على 357 صوتًا، ليكون بذلك قد أمسك بطرف كرسيِّ رئاسة الجمهوريَّة، فلجأ حزب الشَّعب الجمهوريِّ إلى المحكمة الدُّستوريَّة من أجل إلغاء الانتخابات وإيقاف تسيير بقيَّة الجولات. وكانت حجَّته في ذلك أنَّ شرط توفُّر 367 صوتًا لا يعني فقط توفُّر العدد الكافي لاتخاذ القرار، وإنَّما يعني في ذات الوقت توفُّر العدد الكافي لعقد الاجتماع، وقال إنَّ هذا العدد لم يتوفَّر عند انتخاب غول، ومن هنا فإنَّ الانتخابات غير نافذة[73].

في غضون ذلك، نُشرَ بيانٌ صحفيٌّ بمثابة "إنذار إلكترونيٍّ" في صفحة الويب الخاصَّة برئاسة الأركان العامَّة، في 27 أبريل/ نيسان 2007 ،[74] وقيل في هذا البيان الصَّحفيِّ باختصار: إنَّه شوهد بقلق كيف حُوِّل موضوع العلمانيَّة إلى موضوع جدل في الانتخابات الرئاسيَّة، وإنَّ الجيش طرفٌ في هذا الموضوع ومدافعٌ حاسمٌ عن العلمانيَّة، فأعطى حزبُ العدالة والتَّنمية جوابًا شديد اللَّهجة، يُذكِّرُ الجيش بمكانه وحدوده، وفي 1 مايو/ أيَّار 2007، أعلنت المحكمة الدُّستوريَّة التي قيَّمت اعتراض حزب الشَّعب الجمهوريِّ قرارَها بأنَّ هذا الاعتراض في محلِّه[75]، وبناءً عليه اجتمع البرلمان من أجل الانتخابات الرِّئاسيَّة، ولكنه لم يستطع الوصول إلى العدد الكافي في كلتا الجلستين، ولم يُنتَخب غول رئيسًا للجمهوريَّة.

أمام هذا الوضع لجأ حزب العدالة والتَّنمية إلى الشَّعب لتجديد الثِّقة، وأخذ قرارًا بإجراء انتخابات مُبكِّرة، ورفع عدد أصواته 12 درجةً في انتخابات 22 يوليو/ تمُّوز (34 بالمئة في عام 2002، و46 بالمئة في عام 2007)، ورسَّخ موقعه في السُّلطة، لكن 341 نائبًا لم يكن يكفي للوصول إلى العدد الكافي للاجتماع الذي هو 367 نائبًا، وحُلَّت هذه المشكلة بمساعدة حزب الحركة القوميَّة، فحصل غول على 339 صوتًا في الجلسة التي شارك فيها 448 نائبًا في الجولة الثَّالثة، وانتُخب بصفته رئيس الجمهوريَّة الحادي عشر[76]، قُبيل الانتخابات كان حزب العدالة والتَّنمية قد قدَّم مُقترَحًا بتغيير الدُّستور يتعلَّق بانتخابات رئاسة الجمهوريَّة، فرفضه أحمد سيزار رئيس الجمهوريَّة آنذاك، وتحوَّل الأمر إلى الاستفتاء، فأُجْري في 21 أكتوبر / تشرين الأوَّل 2007 بمشاركة بلغت 67 بالمئة، وخرج بأصوات "نعم" بمعدَّل 69 بالمئة، وتضمَّن هذا المُقترَحُ موادَّ مثل: "انتخاب رئيس الجمهوريَّة مباشرةً من قبل الشَّعب بدلًا من انتخابه من قبل البرلمان"، و"تخفيض مدَّة ولاية رئيس الجمهوريَّة من سبعة أعوام إلى خمسة أعوام"، و"تولِّي رئيس الجمهوريَّة المُهمَّةَ لفترة ولايَتَين متتاليَتَين"[77].

وجاءت حملة المعارضة ضدَّ هذا التَّغيير برفع المدَّعي العامِّ الجمهوريِّ عبد الرحمن قايا دعوًى ضدَّ حزب العدالة والتَّنمية في 14 مارس/ آذار 2008، بحجَّة أنَّه تحوَّل إلى "بؤرة معاديةٍ للنِّظام العلمانيِّ"[78]، وفي 30 يوليو/ تمُّوز 2008 قرَّرت المحكمة الدُّستوريَّة بردِّ الدَّعوى، والحكم بعدم إغلاق حزب العدالة والتَّنمية، بسبب عدم اكتمال النِّصاب القانونيِّ اللَّازم بتوقيع 7 قضاة من أصل 11 قاضيًا، حيث صوَّت ستَّة قضاة فقط لمصلحة حظر الحزب مقابل خمسة آخرين، واكتفت المحكمة بفرض عقوبات ماليَّة كبيرة على الحزب، حيث قرَّرت حرمانه من نصف المساعدات الماليَّة التي كان يتلقَّاها من خزينة الدَّولة[79]، ودعا رئيس المحكمة

الدُّستوريَّة الذي أعلن قرار المحكمة آنذاك، هاشم قليج إلى التَّوافق المجتمعيِّ لتخفيف التَّوتُّر والاستقطاب الذي بلغ أوجه في المجتمع، ولا شكَّ أنَّ قيام المعارضة اليوم بمناشدة مشابهة سيكون ذا معنًى، ولكنَّهم يحاولون خنق التَّغيير البُنيَويِّ الجذريِّ الذي حصل في البلاد، إمَّا باعتباره استقطابًا أو فرضًا للتَّوافق[80].

جاء ردُّ حزب العدالة والتَّنمية على شكل استفتاءٍ على تغيير الدُّستور في 12 سبتمبر/ أيلول 2010، هذا الاستفتاء الذي بقيت نسبة المشاركة فيه عند 73 بالمئة، بسبب مقاطعته من قِبَل حزب السَّلام والدِّيمقراطيَّة (وقد استمر باسم حزب الشُّعوب الدِّيموقراطيّ بعد عام 2010)؛ خرج بـ"نعم" بنسبة 58 بالمئة، و"لا" بنسبة 42 بالمئة، وأولى الموادِّ اللَّافتة للانتباه من بين الموادِّ المُقترَح تغييرها هي تغيير بُنيَةُ المحكمة الدُّستوريَّة والمحكمة العليا للقضاة والمُدَّعين العامِّين، وتحديدَ مجال عمل المحاكم العسكريَّة، ولكنَّ الأهمَّ من ذلك تجلَّى في زيادة الصُّعوبة أمام اتِّخاذ المحكمة الدُّستوريَّة قراراتٍ بحظر الأحزاب السِّياسيَّة أو حرمانها من المساعدات التي تتلقَّاها من خزينة الدَّولة[81]، فتقرَّر عبر التَّغيير أن يُتَّخَذ القرار بعد موافقة ثُلُثَي عدد المشاركينَ في الاجتماع، على خلاف الماضي حيث كان اتِّخاذ القرار يعتمد على تأمين الأغلبيَّة البسيطة، وهكذا تراجعت وصاية البيروقراطيَّة القضائيَّة على المؤسَّسات السِّياسيَّة.

تحالف حزب الشَّعب الجمهوريّ وتنظيم غولن وحزب العمَّال الكردستانيّ الإرهابيَّيْن (2010 - 2016):

ركّزت المعارضة على شلِّ حملات حزب العدالة والتَّنمية الرَّامية لتعميق نفوذه في المجتمع وتوسيعه، وإيقافها، في الفترة الثَّانية (2010– 2016)، ففي فترة ما بعد الكماليَّة رأينا حزب الشَّعب الجمهوريِّ الذي قاوم التَّحوُّل الدِّيمقراطيَّ باسم الكماليَّة في الفترة التي سبقت –2010 يغيِّر قِشرَته، ويكتسي هويَّةً مغايرةً، ويزداد ضراوةً، وحقيقةً كانت فترة ما بعد الكماليَّة مُنطَلَق صراعاتٍ مختلفة من أجل الحكم في تركيا[82]، من جانب آخر، عمل تنظيم غولن الإرهابيُّ على التَّفرُّد ببيروقراطيَّة الدَّولة التي تخلَّصت من الوصايَة، وإغلاق الدَّولة على مجموعات المجتمع الأخرى، وتضييق الخناق على مؤسَّسة السِّياسة، وذلك بغيةَ بناءِ نظامٍ مجتمعيٍّ شموليٍّ ذي مظهرٍ دينيٍّ[83].

إلى جانب تنظيم غولن الإرهابيِّ، عمل حزب العمَّال الكردستانيِّ (PKK) وحزب الشُّعوب الدِّيموقراطيِّ (HDP) من أجل الانقطاع من جسم المجتمع الأمِّ، مستفيدين في ذلك من الفوضى الإقليميَّة التي جاءت مع هبوب رياح الرَّبيع العربيِّ، هذان التَّنظيمان الإرهابيَّان اللَّذان لا يُحبِّذان الدِّيمقراطيَّة– شنَّا في بعض الأحيان هجومًا واضحًا على حزب العدالة والتَّنمية الذي يُحافظ على سيادة الدَّولة، وأدرك حزب الشَّعب الجمهوريِّ، الممثِّل الوحيد لنظام الوصاية أنَّه لم تعد له فرصةٌ للفوز بالحكم على الصَّعيد المُجتمعيِّ الدِّيمقراطيِّ، فاستهدف الأرضيَّة السِّياسيَّة الدِّيمقراطيَّة بسبب كوداته السِّياسيَّة السُّلطويَّة، فاجتمعت هذه البُؤر الثَّلاث المعاديةُ للدِّيمقراطيَّة على هدفٍ مشتركٍ، ألا وهو الحيلولة دون بناء النِّظام

يكتسب الانتقال من النِظام البرلمانيّ إلى الرئاسيّ في الواقع معنًى داخل تجربة التّحوُل الجمهوريّ والدّيمقراطيّ الذي شهده البلد خلال 150 عامًا

المجتمعيِّ الدِّيمقراطيِّ الذي يعتمد على إرادة الشَّعب، وقد أدّى تنظيم غولن الإرهابيُّ دور البُطولة في هذا التَّحالف، وتولى حزب الشَّعب الجمهوريِّ دور الإخراج.

نعم تَشكَّلَ هذا التَّحالف عمومًا من خلال إستراتيجيَّة وضع حزب العدالة والتَّنمية بين فكَّيِّ كمَّاشَة، فتمَّ العمل على رسم صورة غير شرعيَّة لحزب العدالة والتَّنمية في نظر المجتمعين التُّركيِّ والعالميِّ، ودفعه خارجَ السِّياسة، ومع مرور الوقت تَجسَّد التَّحالف بصورة أكبرَ، ففي البدايات اكتفى حزب الشَّعب الجمهوريِّ بمشاهدة حملات تنظيم غولن الإرهابيِّ على الحزب الحاكم، أو تحويلها إلى فرصة، ولكنه فيما بعد صار يدبِّرُ الألاعيب ويتشارك الأدوار.

فكان تسريب محادثات أوسلو بين إمرالي وجهاز الاستخبارات الوطنيَّة في سبتمبر/ أيلول 2011 من قبل تنظيم غولن الإرهابيِّ والمنظَّمات الاستخباراتيَّة الأجنبيَّة أُولى الأمثلة على ذلك، والهدف من هذه الحملة هو الحيلولة دون حلِّ القضيَّة الكرديَّة، ودون تطبيع السِّياسة، وعندما اندلعت الحادثة تبلور موقف حزب الشَّعب الجمهوريِّ على خطِّ الاعتراض بقوله: "كيف يمكن للدَّولة أن تخوض محادثات مع تنظيم إرهابيٍّ؟"، واتَّخذ حزب الشَّعب الجمهوريِّ موقفًا مشابهًا في أزمة جهاز الاستخبارات الوطنيَّة في فبراير/ شباط 2012 استمرارًا لموقفه السَّابق، لكنَّ هذا الحزب كان قد دخل حديثًا في تغيير القيادة عبر عمليَّات تنظيم غولن الإرهابيِّ التي حملت دنيز بايقال على الاستقالة؛ ليحلَّ محلَّه في رئاسة الحزب قليجدار أوغلو في 22 مايو/ أيَّار 2010 ،[84] ومن الجدير بالذِّكر هنا أنَّ عمليَّة تسجيل الشَّريط الصَّوتيِّ لحزب الحركة القوميَّة قُبَيلَ الانتخابات العامَّة في 12 حزيران 2011 دَبَّرَها تنظيم غولن الإرهابيِّ، فاضطر العديد من النُّوابِّ إلى الاستقالة رغم مكانتهم المرموقة في الحزب[85].

بلغ التَّحالف أبعادًا مُتَقدِّمةً في أثناء احتجاجات غزي بارك في أيَّار– حزيران 2013. وقدَّم حزب الشَّعب الجمهوريِّ وامتداداته المجتمعيَّة دعمًا علنيًّا للأحداث التي كانت من فعل تنظيم غولن الإرهابيِّ، وفي التَّصريحات التي قدَّمها قيَّمَ قليجدار أوغلو أحداث غزي بارك بأنَّها احتجاجاتٌ يُسيِّرُها المجتمع الذي يُطالبُ بالدِّيمقراطيَّة ضدَّ الحزب الحاكم "المُستَبِدِّ"[86]، وذلك بغية إحداث تآكل في شرعيَّة الحزب الحاكم لدى المجتمع من خلال إطلاق خطَابات الاستبداد ونظام الرَّجل الواحد، والحيلولة دون انتشار الحكم إلى المجتمع، وأخيرًا خَلْق الفراغ في السُّلطة[87]، لكنَّ جهودَه الرَّامية إلى مساواة حزب العدالة والتَّنمية بالأنظمة الدِّيكتاتوريَّة التي سقطت في فترة الرَّبيع العربيِّ لم تلق قَبولًا من قِبَل الشَّعب.

لم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتَّى أُتْخِم الوسط السِّياسيُّ بالجدل حول المعاهد التَّعليميَّة (درس خانه)، ثم اهتزّ بمحاولة انقلاب القضاء (17– 25) ديسمبر/ كانون الأوَّل 2013، وعَمَدَ

إلى جانب تنظيم غولن الإرهابيّ عمل حزب العمّال الكردستانيّ (PKK) وحزب الشعوب الدّيموقراطيّ (HDP) من أجل الانقطاع من جسم المجتمع الأمّ مستفيدين في ذلك من الفوضى الإقليميّة التي جاءت مع هبوب رياح الرّبيع العربيّ

تنظيم غولن الإرهابيُّ إلى رسم صورة الحزب الحاكم "الفاسد" لإضعاف شرعيَّة حزب العدالة والتَّنمية لدى المجتمع، وقطع الطَّريق أمامه، وأخذ حزب الشَّعب الجمهوريُّ موقفًا أكثر وضوحًا، وأطلق دعايات من قَبيل: "المحاولة الانقلابيَّة لا تُبرِّئُ الفساد إطلاقًا"[88]، واعتَمدَ خطابَ الانقلابيِّين، بدلًا من الوقوف ضدَّ المحاولة الانقلابيَّة على الحكومة الشَّرعيَّة واعتباره مشكلةً[89]، وأدَّى تبلور التَّحالف بشكل واضح إلى إحداث جدل في الرَّأي العامِّ حول الزِّيارة التي قام بها قليجدار أوغلو إلى أمريكا قبل أسبوع من الانقلاب، أي في مطلع شهر ديسمبر/ كانون الأوَّل 2013، وانطلقت المزاعم التيَ تقول إنَّ قليجدار أوغلو في زيارته التقى ببعض المسؤولين الأمريكان، وأعضاء تنظيم غولن الإرهابيِّ، وتبادل معهم الآراء[90].

في هذه الأجواء السَّاخنَة، وعلى أبوب الانتخابات المحلِّيَّة التي جرت في 30 مارس/ آذار 2014؛ اندلعت أزمةُ شاحنات جهاز الاستخبارات الوطنيَّة في 19 كانون الثَّاني 2014، هذه المرَّة فُعِّلت هذه العمليَّة التي صمَّمها تنظيم غولن الإرهابيِّ لجعل تركيا دولةً إرهابيَّةً في نظر الرَّأي العالميِّ، في وقتٍ أخفقت فيه دعايات الاستبداد والدِّيكتاتوريَّة، وفي هذا السِّياق يجب تقييم تسريب سجلَّات الاجتماع السِّري الذي تناولَ فيه كبار رجالات الدَّولة المسألةَ السُّوريَّة، قُبَيل الانتخابات المحلِّيَّة. وهنا أيضًا غضَّ قليجدار أوغلو بصره عن عمليَّة تنظيم غولن الإرهابيِّ، واتهم تركيا بإمداد التَّنظيمات الإرهابيَّة في سوريَّا بالسِّلاح، بناءً على الخطِّ الذي رسمه تنظيم غولن الإرهابيِّ[91].

في هذه المرحلة بدأ حزب العمَّال الكردستانيِّ PKK وحزب الاتِّحاد الدِّيمقراطيُّ (الكُرديُّ السُّوريُّ) PYD يدخلان رويدًا رويدًا في "التَّحالف المقدَّس" الذي شكَّلته المعارضة، وأصبحت تركيا مُحاطةً بدائرة الإرهاب، بفعل أحداث كوباني التي وقعت في (6– 8) أكتوبر/ تشرين الأوَّل، والتي أشعلَ فتيلها بعض نواب HDP عام 2014، وسياسة الخنادق التي بدأت في يوليو/ تمُّوز 2015، والعمليَّات الإرهابيَّة الشَّنيعة التي نفَّذتها داعش في سروج بولاية أورفة في يوليو/ تمُّوز 2015، وفي محطَّة القطار بأنقرة في أكتوبر/ تشرين الأوَّل 2015، وفي مطار أتاتورك بإسطنبول في يونيو/ حزيران 2016، وفي غازي عنتاب في أغسطس/ آب 2016، ويجب ألَّا ننسى أيضًا الهجوم الإرهابيَّ الكبير في الرِّيحانيَّة بولاية أنطاكية في مايو/ أيَّار 2013، والذي استغلَّه تنظيم غولن الإرهابيُّ، وأخيرًا الهجوم الانتحاريُّ في بشيك تاش بإسطنبول في ديسمبر/ كانون الأوَّل 2016 والذي تبنَّاه نسور الحرِّيَّة الكردستانيِّ (TAK)، وبينما كانت تركيا محاطةً بالتَّنظيمات الإرهابيَّة، كان موقف حزب الشَّعب الجمهوريِّ من النَّوع الذي تريده التَّنظيمات الإرهابيَّة، فكان قليجدار أوغلو يتَّهم حزب العدالة والتَّنمية الحاكم بدعمه للإرهابيِّين "الجهاديِّين"، أو يحاول إضعافه من خلال البحث عن العثرات الأمنيَّة[92].

ويجب أن نضيف إلى تحالف حزب الشَّعب الجمهوريِّ مع تنظيم غولن الإرهابيِّ وتفاعله معه؛ المحاولة الانقلابيَّة الفاشلة 15 تمُّوز 2016، وزيادة جرعة هذا التَّحالف في الوقت الذي بدأ فيه النَّظر في الدَّعاوى، وجهود حزب الشَّعب الجمهوريِّ للاستهانة بالمحاولة الانقلابيَّة عبر إطلاق اتِّهامات من قَبيل "الانقلاب المفبرك"، و"انقلاب 20 تمُّوز"، ودور تنظيم غولن الإرهابيُّ في تحديد "المرشَّح السَّقف"[93] في الانتخابات الرِّئاسيَّة في أغسطس/ آب 2014، والدَّعم التَّكتيكيُّ الذي قدَّمه تنظيم غولن الإرهابيُّ لحزب الشَّعب الجمهوريِّ في الانتخابات العامَّة في 7 يونيو/ حزيران 2015 و1 نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2015، وأخيرًا تأثير تنظيم غولن الإرهابيُّ على الكتلة التي قالت "لا" في الاستفتاء الشَّعبيِّ الذي جرى في 16 أبريل/ نيسان 2017.

سياسات إضعاف حزب العدالة والتَّنمية 2016 - ...

يجب الاعتراف أنَّ هذه الإستراتيجية نجحت إلى حدٍّ ما في إيقاف حزب العدالة والتَّنمية، وإجباره على تغيير سياساته، فقد تراجع تأثير حزب العدالة والتَّنمية في شرائح المجتمع العلمانيَّة بما فيه الكفاية، بل وقف في وجهه كذلك بعض المتديِّنين المحافظين الذين يأخذون أماكنهم في نسيج شرائح هذا المجتمع العلمانيِّ المعارض، وإن كانوا بأعداد قليلة، ومع مرور الوقت بدأ العمل على بناء روابط بين شريحة العلمانيين وبين الذين يُنادون بالقوميَّة الكُرديَّة في خطِّ حزب العمَّال الكُردستانيِّ، وأُسِّسَت علاقةٌ لا يستهان بها، اعتمادًا على الأطروحة التي ترى وجود ارتباط بين حرِّيَّة الأكراد وحرِّيَّة العلمانيِّين[94]. ولم يكن عبثًا إطلاق القوميِّين الأكراد مزاعم بأنَّهم "في الحقيقة" كانوا حاضرين في احتجاجات غزي بارك، وامتلاء ما كُتب في هذا الموضوع بعبارات تفوح منها رائحة النَّدم[95]، وكان "الفوز" الذي تحقَّق في انتخابات 7 حزيران/ يونيو 2015 في الفترة التي جمعت كلُّ هذه المجموعات تدريجيًّا- نقطة القمَّة بالنِّسبة للمعارضة[96].

لكنَّ هذا التَّقارب الذي حصل بين العلمانيِّين والقوميِّين الأكراد أدَّى إلى انزياح حزب الحركة القوميَّة نحو حزب العدالة والتَّنمية، ومع العمليَّات الإرهابيَّة التي انطلقت في يوليو/ تمُّوز 2015 بدأت وحدة الحزبَين، وتخمَّرت السِّياسة المحلِّيَّة والوطنيَّة في الفترة الممتدَّة من انتخابات الأوَّل من نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2015 وحتَّى المحاولة الانقلابيَّة التي وقعت في 15 تمُّوز 2016، وتبلورت تدريجيًّا بعد 15 تمُّوز حتى بلغت مبلغها الحاليَّ، وشكَّل انزياح حزب الحركة القوميَّة هذا خسارةً كبيرةً للمعارضة؛ لأنَّ ذلك كان تبديدًا لحلم المعارضة في تشكيل حكومة ائتلافيَّة باعتبارها كتلةً تُشكِّلُ 60 بالمئة من مقاعد البرلمان على الشَّكل الذي تمخَّضت عنه انتخابات 7 حزيران/ يونيو 2015،[97] لكنَّ المعارضة ارتاحت بعض الشَّيء عند ظهور (أو إظهار) الحزب "الجيد" باعتباره ردَّ فعلٍ على التَّقارب بين حزبي الحركة القوميَّة والعدالة والتَّنمية[98].

وبالفعل تحرَّكت كتلة المعارضة منذ عام 2016 لحبس حزب العدالة والتَّنمية في حيِّه، بل ذهبت أبعد من ذلك، إذ حاولت تمزيق الأحياء المتديِّنة المحافِظة، واسترجاع الحكم من

يـد حـزب العدالة والتَّنمية، باختصار، تريد المعارضة ترميـم تركيا القديمة، وإضعاف الإرادة الشَّـعبيَّة، وإحـلال الإرادة السِّياسـيَّةً غير الشَّـعبيَّة محلَّ الإرادة الشَّـعبيَّة، ولكنَّ يـد المعارضة تقيَّـدت بعـد أن فقـد تنظيم غولـن الإرهابيُّ نفـوذه في البلاد، وهـو الذي كان يشـكِّل العمود الفقـريَّ لكتلـة المعارضـة في الفترة ما بـين 2010– 2016، وظهر هذا الوضـع جليًّا في ترنُّح المعارضـة، ورغـم أنَّ المعارضة، بعد 15 تمُّوز 2016 على سـبيل المثـال حاولت مزايدة تحالف حزبَي العدالة والتَّنمية والحركة القوميَّة في موضوع المحليَّة والوطنيَّة– فإنَّها انسـحبت من هذا التَّنافس لاحقًا بعد أن أدركت أنَّها سـتُخفِق، ولم يسـتطع حزب الشَّعب الجمهوريِّ أن يوظِّف الخطاب المحلِّيَّ والوطنيَّ إلَّا ضد حزب العدالة والتَّنمية[99].

في أعقاب ذلك، تمَّ التَّركيز على الخطِّ العلمانيِّ التَّحرُّريِّ، وبعثت نتائج الاسـتفتاء الشـعبيِّ الذي جرى في 16 أبريل/ نيسـان 2017 أملَ المعارضة بأنَّها قادرةٌ على إيقاف حكم السِّياسـة المحليَّـة والوطنيَّة اعتمادًا على الخطِّ العلـمانيِّ التَّحرُّريِّ[100]، لكنَّها أدركت في الوقت ذاته أنَّ هذا الخطَّ لن يكون كافيًا من أجل انتخابات 24 يونيو/ حزيران، ورأت وجوب الذَّهاب إلى أبعد مـن سـحب حزب الحركة القوميَّة الذي يعيش أزمة الانشـقاق إلى طرفهـا، واقتنعت بضرورة مخاطبـة القاعدة المجتمعيَّة لحزب العدالة والتَّنمية ولا سـيَّما كتلة النَّاخبين المتعاطفين على تردُّد مـع حـزب العدالـة والتَّنميـة[101]، ومن أجل ذلـك أكّد حزب الشَّـعب الجمهـوريِّ العدالة في مسـيرته التـي أطلقها بعنوان "مسـيرة العدالة"، وإن بـدت في البداية أنَّها جـاءت لدعم تنظيم غولن الإرهابيِّ وبقيَّة المعارضة الهامشيَّة.

فكما هو معلومٌ كان قد حُكِمَ على النَّائب عن حزب الشَّـعب الجمهوريِّ أنيس بربر أوغلو بالسَّـجن 25 عامًا بعد ثبوت الجرم عليه في دعوى "نشر صور شـاحنات جهاز الاستخبارات الوطنيَّة" في 12 يونيو/ حزيران 2017، وزُجَّ به في سجن مالتبه بإسطنبول[102]، تمَّت محاكمة بربر أوغلو على خلفيَّة نشره معلوماتٍ سرِّيَّةً تخصُّ الدَّولة لأهداف التَّجسُّس العسكريِّ والسِّياسيِّ، وفي أعقاب قرار المحكمة عقدت الإدارة التَّنفيذيَّة المركزيَّة لحزب الشَّـعب الجمهوريِّ اجتماعًا اسـتثنائيًّا يترأسـه زعيم الحزب كمال قليجدار أوغلو، وفي نهاية الاجتـماع أدلى قليجدار أوغلو ببيانٍ حادٍّ، وأعلن أنَّه سينطلق في 15 يونيو/ حزيران من غُوَان بارك في أنقرة إلى سجن مالتبه بإسـطنبول حاملًا لافتـة "العدالة"، احتجاجًا على القرار، ودعا جميـع أعضاء حزبه والمواطنين إلى السَّـير معـه، وفي اليـوم التَّـالي انطلق قليجدار أوغلو وأشـخاصٌ من حزبه في هذه المسـيرة الطَّويلة[103].

بـدت الواقعـة للوهلة الأولى على شـكل عصيانٍ مدنيٍّ يقـوده قليجدار أوغلو ضدَّ سـلطة عَجـزَ عـن إزاحتهـا، ولم يعـد له أمـلٌ في عدالتهـا، وجـرى في وسـائط التَّواصـل الاجتماعيِّ تشـبيه المسـيرة "بمسـيرة الملح" لغاندي، والتي كانـت واحدةً من الحـركات الأيقونيَّة للنِّضال في سـبيل نيـل اسـتقلال الهنـد، ومن المعلوم أنَّ مسـيرة الملـح أدّت دورًا مهـمًّا في زعزعة حكم الإنكليز المسـتعمرين في الهند، ودحرهم من البلاد، فكانت هذه المسيرة في جوهرها عبارةً عن اقتلاع سـلطة الاحتلال الإنكليزيِّ التي اسـتَأسَرَت إرادة المجتمع الهنديِّ فارتُهنت لها، والمثير

في الأمـر هنـا أنَّه تَبـين أنَّ العقل الباطن لحزب الشَّـعب الجمهـوريِّ يعدّ حـزب العدالة والتَّنمية قـوةً ظالمةً محتلَّةً جاءت من الخارج للسَّـيطرة على الدَّولة، غير أنَّ النِّضال الذي خاضه غاندي كان نضـالًا من أجل الدِّيمقراطيَّة، نضـالًا لَقيَ تأييد الشَّـعب، وكانت الرِّياح تهبُّ من جهة غاندي بتأثير روح الزَّمان، ولهذا السَّبب تكلَّلت مسيرته بالنَّجاح، أمَّا بالنِّسبة لمسيرة قليجدار أوغلو فمن الصَّعب جدًّا أن نقول الشَّيء ذاته؛ لأنَّه لم يكن أمامنا زعيمٌ واقعيٌّ يستمدُّ قوَّته من الشَّعب كما كان غاندي، ولم تكن أمامنا حركةٌ ديمقراطيَّةٌ تقوم على إرادة الشَّعب.

بـدأ حـزب العمّـال الكردستانـيّ PKK وحزب الاتّحاد الدّيمقراطيُ (الكُرديُ السُـوريُ) PYD يدخلان رويدًا رويدًا في "التّحالف المقدّس" الذي شكّلتـه المعارضة وأصبحت تركيا مُحاطةً بدائرةِ الإرهاب

ومـن اللَّافـت للانتباه أيضًـا الصُّورة التي نُشـرَت على الصَّفحة الرَّئيسـة لحزب الشَّـعب الجمهـوريِّ، في هـذه الصُّورة التـي كان جليًّا أنَّهـا التُقطت عند ضريح الشُّـهداء، حيث يقف قليجدار أوغلو وخلفه مباشرةً حشـدٌ "عسـكريٌّ" كبيرٌ على شكل صورة الظِّل، ومن المحتمل أنَّ رسـم العسـاكر على شـكل ظلٍّ بعيدٍ عن الوضـوح كان تعبيرًا خجولًا عـن طلب المدد من الجيـش بعـد أن وصـل المجتمع إلى مسـتويات عاليـة من التَّحـوُّل الدِّيمقراطيِّ، بقـدر ما كان تعبيرًا عن زوال الثِّقة القديمة الممنوحة للجيش بكوادره من الكماليِّين وتنظيم غولن الإرهابيِّ، المهـمُّ هـذه الصُّورة توحي بالحاجة إلى "حـرب التَّحرير الثَّانية" التي طالما تـمَّ الحديث عنها في جنـاح الكماليِّـين، ودعوة الجيش "إلى القيام بواجبه"، ووضع قليجـدار أوغلو موضع "الزَّعيم المعظَّم"[104].

تلقَّت الصُّورة انتقادات من قَبيل أنَّ حزب الشَّـعب الجمهوريِّ يدعم أكذوبة تنظيم غولن الإرهـابيَّ التـي تتمثَّل في "إمكانيَّة وقوع محاولـة انقلابيَّة في 15 حزيران"، كـما أنَّه من الواضح للعيـان أنَّ هـذه الصُّـورة كانت بمثابـة تهديد لحـزب العدالـة والتَّنمية، ولشرائحَ واسـعة من المجتمع، والأنكى من هذا كلِّه أنَّها تشـير إلى تَوَفُّر الجرأة لدى حزب يدَّعي أنَّه يدعم "النِّضال مـن أجل الدِّيمقراطيَّة"، ليسـتعمل علنًـا بُؤرَ القوَّةِ المضـادَّة للدِّيمقَّراطيَّة من خارج السِّياسـة كالجيش ورقةً رابحةً في يده.

وبقاء حزب الشَّـعب الجمهوريِّ بعيدًا عن السِّياسـة الدِّيمقراطيَّة لهذه الدَّرجة سـهَّل عليه التَّعاونَ مع التَّنظيمات الإرهابيَّة ذات الذِّهنيَّة السُّـلطويَّة، مثل تنظيم غولن الإرهابيِّ، والقوى الخارجيَّة الإمبرياليَّة التي تضرب بالإرادة الشَّـعبيَّة عرض الحائط، وخوضَ الصِّراع في سـبيل السُّلطة ضدَّ حزب العدالة والتَّنمية والشَّعب بشكل عامٍّ، ولم يكن عبثًا تحامل قليجدار أوغلو على إشارة "رابعة" التي جعلها رجب طيِّب أردوغان شعارًا، وتسميتها برمز "الإرهاب"، بناءً على إشـارةٍ من الغرب[105]، ولا جَرَمَ أنَّ وجودَ تزامُنٍ ملحوظٍ بين المعارضة والقوى الخارجيَّة موضوع حديثٍ منذ زمنٍ.

إنَّ التَّركيـز على العدالة بشـكلٍ متزايدٍ في جناح المعارضة أمرٌ يثـير الانتباه حقيقةً، فقد رُكِّز بكثرةٍ على العدالة في أثناء اللِّقاءاتِ التي تمَّت من أجل التَّحالف بين أحزاب المعارضة استعدادًا لخوض انتخابات حزيران، وعودة نشـاطِ حزب السَّـعادة، وشـغلُه الكبيرُ للسَّاحة السِّياسيَّة، وحديـثُ المعارضـة علنًا عن رئيـس الجمهوريَّة الحادي عـشر المتديِّن المحافِـظ عبد الله غول، باعتباره المرشَّـح المشـترك عـن التَّحالف في الانتخابات الرئاسـيَّة، والتَّصريحـات التي أطلقها حزب السَّـعادة وغول في هذا الشَّـأن، كلُّ ذلك كان سعيًا من أجل التَّأثير في شريحة المحافظين المتديِّنين من المجتمع، لكنَّ محاولات ترشـيح غول لرئاسة الجمهوريَّة باءت بالإخفاق؛ بسبب عدم تشكُّل "الاتِّفاق الكافي" بإعراض مرال أقشنر عنه، وترشيحها لنفسها عن الحزب "الجيد" لرئاسـة الجمهوريَّة[106]، وفي هذا السِّـياق يمكننا تقييم الحملة "الجانبيَّة" التي سُـيِّرتْ لإضعاف الحكومة من خلال الجدل الدائر مؤخرًا حول الدِّين والتَّديُّن[107].

بعـد إعلان قـرار إجراء الانتخابات المبكِّرة في 24 حزيـران 2018، لوحظ أنَّ المعارضة لم تعـد تركّز كثيرًا على الهويَّة العلمانيَّة، وإن لقي ذلك مقاومةً من بعض الشَّرائح في المعارضة[108]، وأنَّهـا باتت تتحرَّك من خلال بناء التَّوازن بين الحرِّيَّـة والعدالة[109]، وعملت أحزاب المعارضة التي تشكِّل تحالف الشَّعب على بناء علاقةٍ واهيةٍ بين النِّظام البرلمانيِّ وقضايا مثل: التَّخلُّص من مشكلات التَّنمية الاقتصاديَّة، وعدم المساواة في توزيع الدَّخل، واعتماد فصل السُّلطات تفاديًا للظُّلـم الذي قد يقع في أثنـاء مكافحة الإرهاب[110]، وقد عبَّر عن هذا الوضع "تحالُف المبادئ" الذي تمَّ الحديث عنه من قِبَل الأحزاب السِّياسيَّة المُشَكِّلَة للتَّحالف[111]، وجاء اختيار "المبادئ" عوضًا عـن "المبدأ" نتيجةَ تنوُّع الفروقات الأيديولوجيَّة والهويَّة بين الأحزاب، وهذا الاختيار يعطي صورةً مشتَّتة في نظر الرَّأي العامِّ.

فاجتماع حزب الشَّـعب الجمهـوريِّ "الكمالِيِّ"، والحزب "الجيد" القومـيِّ التُّركيِّ، وحزب السَّـعادة "الإسـلاميِّ"، وحزب الشُّـعوب الدِّيموقراطيِّ "القوميِّ الكُـرديِّ الانفصاليِّ" على

صعيـد واحد- كان وضعًا صعبًا بالنِّسـبة للحزب والنَّاخب على حدٍّ سـواء، فهناك تناقضاتٌ بـارزةٌ وكبـيرةٌ بين هـذه الأحـزاب والنَّاخبين، لكنَّ وجود العدوِّ المشـترك الـذي هو موضوع السِّياسـة المحليَّـة الوطنيَّة ألَانَ هذه التَّناقضـات، وخفَّف من أهميَّتها، ومن ثَـمّ هناك أمرٌ مهمٌّ لا يقـلُّ أهميـةً عـن التَّناقضـات الدَّاخليَّة النَّاجمة عـن الفروقات بـين هذه الأحـزاب في الهويَّة والأيديولوجيا، وربَّما أهمُّ من هذه التَّناقضات، ألا وهو مدى تأثير الكتلة السِّياسيَّة المكوَّنة من ثلاثـة أحزاب زائد واحد (3+1) [112] في شرائح المجتمـع المحافظة، بتعريفها للهويَّة المجتمعيَّة بنـاءً عـلى مطالب المجتمـع في الحرِّيَّة والعدالة، والمقيـاس الوحيد لذلك هـو أن يقتَنع المجتمع أولًا بإمكانيَّـة اسـتدامة الحكم الذي ستشـكِّله هذه الأحـزاب، وأن يقتنع ثانيًـا أنَّها قادرةٌ على تأمين الحرِّيَّة والعدالة أكثرَ من التَّحالف الذي يشـكِّله حـزبُ العدالة والتَّنمية وحزب الحركة القوميَّة، أعتقد أنَّ النُّقطة الجوهريَّة هنا تكمن في مفهوم العدالة الذي يملك أهميةً كبيرةً في عالم المعنى لدى المحافظين.

الخاتمة:

لم تسـتطع أحـزابُ المعارضـة أن تحقِّقَ النَّجاح المنشـود في انتخابـات 24 حزيران 2018، رغم جميع الجهود، وانتُخِبَ مرشَّح تحالف الجمهوريَّة رجب طيِّب أردوغان، بعد حصوله على أصوات بلغت نسـبتها 52.6 بالمئة، في جولة واحدة وبفارق كبير، وحصل تحالف الجمهوريَّة في الانتخابات البرلمانيَّة على 53.7 بالمئة من الأصوات، وأمَّن الأغلبيَّة في البرلمان بحصوله على 344 مقعدًا من أصل 600.

كما قلنا أعلاه، كانت انتخابات 24 يونيو/ حزيران 2018 انتخابات مهمّةً تضمَّنت تصويتًا على التَّحوُّلات البُنيويَّة التي سـتؤثِّر في علاقات الحكـم من الأعماق، ففي هذه الانتخابات تمَّ التَّصويت على النِّضال السِّياسيِّ الذي يمتدُّ تاريخه إلى 150 عامًا تقريبًا، فمن جانب هناك جناح الحزب الحاكم الذي يرى الإرادة الشَّعبيَّة مصدرَ السُّلطة الوحيد، ويعمل على تطبيق ذلك من خلال السِّياسـة المحليَّة والوطنيَّة، ويحاول أن يعطي صيغةً سياسيَّة لمزاعمه هذه وسياساته عن طريق نظام حكومة رئاسـة الجمهوريَّة، وقد جاءت هذه الخيارات السِّياسـيَّة من أجل أن يحقِّق النِّظـام الجَمهوريُّ الدِّيمقراطيُّ تأثيرًا في مجال السِّياسـة الدَّاخليَّة بـكل معنى الكلمة، وتحويل تركيـا إلى قوَّة إقليميَّة مؤثِّرة، لها وزنُها في المنطقة، ووضعها في الطَّريق الذي يقودها لأن تُصبح قوَّةً عالميَّةً، وهدف الحزب الحاكم في كلِّ ذلك هو بناء تركيا ديمقراطيَّة قويَّة مستقلَّة.

بالمقابـل، هنـاك المعارضة التي تعمـل على إيقاف حملة التَّغيير التـي أطلقها الحزب الحاكم، فالمعارضـة تُؤمـنُ بإمكانيَّـة اسـترجاع تركيا القديمـة فيما إذا أُوقِـفَ الحزب الحاكـم، والوعد الـذي قدَّمتـه المعارضة للنَّاخبـين في 24 حزيران 2018 كان نظامًا يكون فيـه الحكم في يد فئة بيروقراطيَّـة، أو قـوى غير سياسـيَّة، وتنغلـق فيه الدَّولة على الشَّـعب بأيديولوجيَّـة العلمانيِّين القوميِّـين الضَّيِّقـة، ويُنظِّـم فيه المجتمـع بصورة هرميَّـة، مع تثبيط المؤسَّسـات السِّياسـيَّة عن طريق الصِّيغة السِّياسيَّة البرلمانيَّة الوصائيَّة، وهذا النِّظام كان يَقترِح بنيةً أوليغاركيةً على صعيد

السِّياسـة الدَّاخليَّة، وسياسـةً خارجيَّةً مُنطويَةً على نفسـها في محيطها القريب، وسياسـةً عالميَّةً تابعةً للغرب على الصَّعيد العالميِّ.

ولم يكـن بإمـكان المعارضة أن تحقِّـق ذلك عن طريق حملاتهـا السِّياسـيَّة المليئة بالوعود الشَّـعبويَّة الرَّخيصـة التي لا تشـكِّلُ تكامـلا، وأخفقت في تحقيق ذلـك، وابتعدت عن هذه النُّقطـة تدريجيًّـا، ولا شـك أنَّ هناك أسـبابًا بنيويَّـةً عميقةً وراءَ هذا الإخفـاق، وكما يتَّضح من هذه الدِّراسـة، فإنَّ عدم تبنِّي المعارضة للإرادة الشَّـعبيَّة، وبُعدَها عن السِّياسـة المحلِّيَّة والوطنيَّة، وحساسـيَّتها تجاه الدِّيمقراطيَّة، وقف عائقًا أمام طرحها فاعلًا سياسـيًّا وسياسةً مؤثِّـرةً.

ولهـذا السَّـبب سرعـان مـا تشـتَّت تحالـف الشَّـعب بُعَيْـدَ الانتخابات، ووجـود فارق ملحـوظ (حوالي 8 درجات) بين الأصوات التي نالها حزب الشَّـعب الجمهوريِّ الذي هو بمثابـة محرِّك تحالُف الشَّـعب، والأصـوات التي حصل عليها مرشَّـحه لرئاسـة الجمهوريَّة محرَّم إنجه أدَّى إلى إطلاق الجدل حول زعامة الحزب، أما الحزب "الجيد" وحزب السَّعادة وحزب الشُّـعوب الدِّيموقراطي فقد لوحظ أنَّها لزمت الصَّمـت بُعيدَ الانتخابات، وليس مـن الغلوِّ أن نقـول: إنَّ المعارضة التُّركيَّة بأحزابها ومكوناتهـا المجتمعيَّة في حالةٍ من اليأس وتشـوُّش الذِّهن.

وجناح الحزب الحاكم يعمل على إعادة تنظيم الدَّولة وفقًا لنظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة، فبـدأ يلغي مؤسَّسـاتٍ خاصَّةً بالنِّظام القديم، مثل رئاسَـة الوُزراءَ، وخفـض عدد الوزارات، وبنـاء مكاتب ومؤسَّسـاتٍ تحافظ على حيويَّة النِّظام، وكذلـك شرع بوضع الخطوات الأخيرة لسحب العلاقات العسـكريَّة المدنيَّة، والعلاقات بين السِّياسة والبيروقراطيَّة إلى خطِّ السِّياسة الدِّيمقراطيَّـة، وفي هذا السِّـياق، أُتْبِعَـت هيئة الأركان العامَّـة لوزارة الدِّفاع الوطنـيِّ، وأُعِيد تصميم بنية مجلس الأمن الوطنيِّ والشُّورى العسكريَّة العليا بشكلٍ يعزّز وجود المدنيِّين.

إنَّ انتخابات 24 حزيران 2018 تحمل أهمِّيَّةً كبيرةً جدًّا من حيث تأمين تماسـك السِّياسـة الدَّاخليَّـة في تركيـا وتطبيعها، وبفضل هـذه الانتخابات أنهت تركيا المجـادلات والصِّراعات السِّياسيَّة البُنيويَّة والجذريَّة، وتمَّ التَّخلُّص من الانقطاع والتَّغريب الذي استمرَّ سنوات طويلة بـين الدَّولة والشَّـعب، ونتوقعُ في الفترة المقبلة أن يحلّ توافقٌ واسـعٌ مكانَ الاسـتقطاب الذي تصاعد طبيعيًّا في الفترة الأخيرة، فهناك اتِّفاقٌ غير قابلٍ للجدل بأنَّ الإرادة الشَّعبيَّة هي مصدر السُّلطة السِّياسيَّة، وأنَّ السِّياسة المحلِّيَّة والوطنيَّة كفيلةٌ بتطبيق هذه الإرادة، وأنَّ نظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة هو الصِّيغة المؤسَّساتيَّة لهذا المضمون السِّياسيِّ.

وإذا كانت الاعتراضات على الظُّروف السِّياسـيَّة لا يمكنها أن تتحوَّل إلى مشروع سـياسيٍّ في المـدى المنظـور؛ فإنَّ الخيار الأفضل بالنِّسـبة للمُعارضَة هو أن تعمل عـلى التَّأقلم سَريعًا مع هـذا النِّظـام الجديـد، والطَّريق الذي ينبغي أن يسـلكه الحـزب الحاكم يتمثَّل في زيـادة المجال الاحتضـانيِّ للسِّياسـة المحلِّيَّـة والوطنيَّة، وتوسـيعه على صعيـد المجتمع، وتعميقـه، أمَّا تركيا

ككُلٍّ؛ فإنَّ كونَ الفترة المقبلة ستتحدَّد من خلال صراع القوَّة بأبعادها الاقتصاديَّة والعسكريَّة والدِّبلوماسيَّة ضمن تنافس القوى العالميَّة- يجعل الحاجَة إلى هذا الوضع أكبرَ، وإنّ انتخابات 24 حزيران 2018 هي نقطةُ انطلاق النِّضال السِّياسيِّ الذي يحمل صفةً عالميَّةً من داخل حدود البلاد إلى الخارج، ومن المتوقَّع أن تكون الفترة المقبلة مشهدًا لتتويج النَّجاحات التي أُحرِزَت داخلَ القُطر بنَجاحاتٍ خارج القُطر، وحماية هذه النَّجاحات، وترسيخها.

الهوامش والمصادر :

1. فقد أكَّد رئيس الجمهوريَّة أردوغان (مرارًا) بعد انتخابات 10 أغسطس/ آب 2014 أنَّ الصِّراع السِّياسيَّ القائم في البلد إنَّما هو صراعٌ سياسيٌّ بين الوضع الرَّاهن والإرادة الشَّعبيَّة. "رئيس الوزراء أردوغان: لقد انتصرت الإرادة الشَّعبيَّة اليوم". أقشام. 11 أغسطس/ آب 2014.
2. أردوغان: "كفى. فالقرار للشَّعب". Haberler.com. 27 مايو/ أيَّار 2007.
3. إنَّ لجوء زعيم حزب الشَّعب الجمهوريِّ كمال قليجدار أوغلو منذ تولِّيه زعامة الحزب (مايو/ أيَّار 2010) إلى استعمال عبارة "الإرادة الشَّعبيَّة" والقيام بحملته ضدَّ حزب العدالة والتَّنمية من هذه النُّقطة- يدلُّ على هذا التَّغيير. "قليجدار أوغلو: الإرادة الشَّعبيَّة مُحْتَجَزَةٌ". ملِّيَتْ. 23 أبريل/ نيسان 2012. "لقد بعتم الإرادة الشَّعبيَّة". بيرغون/ Birgün. 23 أبريل/ نيسان 2017. "الإرادة الشَّعبيَّة تُغْتَصَب". Halk TV. 13 مارس/ آذار 2018.
4. "رئيسة الحزب "الجيد" (İYİ Parti) مرال أقشَنَر أطلقت حملتها". سي إن إن تورك. 14 مايو/ أيَّار 2018.
5. تتركَّز النُّصوص المؤسِّسة لعلم السِّياسة بشكلٍ أساسيٍّ حول هذه المسألة. انظر:
Plato. The Republic. Cambridge: Cambridge University Press. 2000; Aristotle. The Politics and the Constitutions of Athens. Cambridge: Cambridge University Press. 1996.
6. Hakan T. Karateke ve Maurus Reinkowski. ed.. Legitimizing the Order. Leiden ve Boston: Brill. 2005.
7. Carl Schmitt. The Crisis of Parliamentary Democracy. Massachuttes. M. A.: MIT Press. 1985.
8. Ernesto Laclau ve Chantal Mouffe. Hegemony and Socialist Strategy. Londra: Verso. 1985. ss. 93-148.
9. Chantal Mouffe. On the Political. Londra: Verso. 2005.
10. Ernesto Laclau. New Reflections on the Revolution of Our Time. Londra: Verso. 1990.
11. Niyazi Berkes. The Development of Secularism in Turkey. C. Hurst & Co. Publishers. 1998.
12. يستعمل الكاتب كلمة الأشراف. والمقصود الوجهاء والأعيان وما شابههم. المترجم.
13. أي المشروطيَّة الأولى وإرهاصاتها. وصدور فرمان القانون الأساسيِّ الذي يحدِّدُ صلاحيَّات السُّلطان دستوريًّا عام 1876. والمشروطيَّة الثَّانية 1908 والانقلاب على السُّلطان عبد الحميد الثَّاني. المترجم.
14. خليل إنالجيك. "ما هي التَّنظيمات؟". مجلَّة كلِّيَّة اللُّغة والتَّاريخ والجغرافيا. العدد 1. 1941.

ص237-263.

15. من أجل البُنية الخاصَّة للنِّظام السِّياسيِّ العثمانيِّ، انظر:
Linda T. Darling. A History of Social Justice and Political Power in the Middle East. New York ve Londra: Routledge. 2013.

16. Cecile Laborde ve John Maynor. Republicanism and Political Theory. Oxford: Blackwell Pub.. 2008.

17. خليل إنالجيك، "السَّلاطين العثمانيّون"، جامعة أنقرة، مجلَّة كلِّيَّة العلوم السِّياسيَّة، المجلَّد 13، العدد 4، 1958، ص68-79.

18. ينبغي البحث عن الجذور التَّاريخيَّة للتَّأكيدات المستمرَّة على حياد مقام رئيس الجمهوريَّة الذي تبوَّأَ مقام السُّلطان الرَّمزيِّ بعد إعلان الجمهوريَّة؛ في هذا الدَّور الخاصِّ للسُّلطان.

19. Claude Lefort. Democracy and Political Theory. Cambridge: Polity Press. 1988. P. 17.

20. Şerif Mardin. “The Just and the Unjust.” Daedalus. Vol. 120. Issue 3. 1991. pp. 113-129.

21. من أجل العلاقة بين المساواة أو التَّكافؤ مع الدِّيمقراطيَّة:
-Carl Schmitt. Constitutional Theory. Duke University Press. 2008. pp. 257-264.

22. أرطغرل بشر، "هذه المرَّة الأولى التي يُفتَحُ فيها الطَّريق أمام كوننا 'نحن'!"، ستار، 14 أبريل/ نيسان 2018.

23. Şerif Mardin. “Center-Periphery Relations: A Key to Turkish Politics?.” Daedalus. Volume 102. Issue 1. 1973. p. 169-190.

24. Erik J. Zürcher. Turkey: A Modern History. Londra: I.B. Tauris. 1993.

25. Kemal H. Karpat. Turkey’s Politics: The Transition to a Multi-Party System. Princeton. N.J.: Princeton University Press. 1959.

26. طانل دميرال، "السَّنوات العشر الطَّويلة من تاريخ تركيا: الحزب الدِّيمقراطيِّ وانقلاب 27 مايو/ أيَّار"، إسطنبول، منشورات جامعة إسطنبول للعلوم، 2016.

27. علي أصلان، النِّظام الرِّئاسيُّ من أجل تركيا، تحليلات ستا، 2015.

28. "لقد أعلنها رئيس الجمهوريَّة أردوغان، وهذا مانيفستو التاريخ"، ملِّيَت، 6 مايو/ أيار، 2018.

29. هناك حساسيَّةٌ ليبراليَّةٌ ديمقراطيَّةٌ حادَّةٌ ضدَّ "إرادة الشَّعب" التي اتَّخذها حزب العدالة والتَّنمية أساسًا لسلطته. شاهين ألباي، "الدِّيمقراطيَّة ليست 'الإرادة الشَّعبيَّة' فحسب"، زمان، 22 مارس/ آذار 2013.

30. "قليجدار أوغلو وأقشنر تحدَّثا عن العودة إلى النِّظام البرلمانيِّ"، جمهوريت، 4 حزيران 2018.

31. البعد الأوَّل هو الصِّراع حول مسألة مصدر السُّلطة.

32. Ernesto Laclau. On Populist Reason. Londra: Verso. 2005.

33. مراد بَلْكَه، "الشَّعبويَّة هي الخطوة الأولى للفاشيَّة"، تي في 24، 4 مايو/ أيار 2017. أتيان محجوبيان، "لماذا أصبح حزب العدالة والتَّنمية شعبويًّا؟"، قرار، 5 أيلول/ سبتمبر 2017. أتيان محجوبيان، "هل يحتاج حزب العدالة والتَّنمية للشَّعبويَّة؟"، قرار، 7 أيلول 2017. علي بيرم أوغلو، "أين حزب العدالة والتَّنمية من الشَّعبويَّة؟"، قرار، 8 أيلول 2017.

34. في حوارها الذي أجرته في تركيا الخبيرة المتخصِّصة في علم السِّياسة شانتال موفي المعروفة بوجهة نظرها الإيجابيّة تجاه الشَّعبويَّة- انتقدت معارضي حزب العدالة والتَّنمية بأنَّهم لم يدركوا

هذه الحقيقة البسيطة للسِّياسة: "ليس في السِّياسة ما هو صحيحٌ". قنال 24، 19 مارس/ آذار 2015.

35. (الوطنيُّ) هنا مقاربةٌ لكلمة (ملّي) نسبةً إلى (ملَّة) التي تُعَدّ من الألفاظ المشتركة في اللُّغة التُّركيَّة، وتعني أتباع الدِّين، والقوميَّة، والشَّعب الذي يضمُّه الوطن، وسياق النَّص هو الذي يحدِّد المعنى، وفي هذا العنوان تأتي بالمعنى الأخير، فآثرنا فيه الإيجاز، و(المحلِّيُّ) هنا يعني الانقطاع عن الخارج في تحديد المصالح والسِّياسات وغير ذلك والتَّخطيط لها. المترجم.

36. "سُلِّمَ بروتوكول 'التَّحالف الجمهوريُّ' إلى المؤسَّسة العليا للانتخابات"، وكالة الأناضول للأنباء، 4 مايو/ أيار 2018.

37. عصمت أقجه، "حزب العدالة والسُّلطويَّة المتصدِّعة"، Başlangıç، 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013.

38. جنَّت أوصلو، "العدوُّ الدَّاخليُّ ومجتَمَعَان"، سربستيَّت، 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

39. برهان الدِّين ضوران، "هل الأناتوركيَّة الجديدة قادمةٌ؟"، صباح، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

40. "ما أكبر هواجس تركيا؟ ما الذي ينتظره المجتمع؟ ها هي النتائج المثيرة في تقرير TÜSES"، جمهوريَّت، 11 نيسان/ أبريل 2018.

41. علي أصلان، "السِّياسة المحلِّيَّة والوطنيَّة"، المحرِّر: إسماعيل جغلار وعلي أصلان، حزب العدالة والتَّنمية في عامه الخامس عشر: السِّياسة، منشورات ستا 2017، ص77 - 104.

42. "أردوغان يعلن مرَّةً أُخرى مطلب الهويَّة العليا"، سي إن إن تورك، 17 مارس/ آذار 2009.

43. "اللِّيبراليُّون في طريقهم"، راديكال، 30 يناير/ كانون الثَّاني 2011.

44. "أردوغان: نحن في عراكٍ من أجل الانفتاح الدِّيمقراطيِّ"، إن تي في، 15 أغسطس/ آب 2009.

45. برهان الدِّين ضوران، "كودات التَّحوُّل الأيديولوجيِّ لحزب العدالة والتَّنمية"، المحرِّر نبي ميش وعلي أصلان، حزب العدالة والتَّنمية في عامه الخامس عشر: السِّياسة، منشورات ستا 2018، ص-47 74.

46. هذا التَّأييد يتجسَّد تحت شعار "لا يكفي ولكن نعم". "من هم الذين يرفعونَ شعار 'لا يكفي ولكن نعم'"، T24، 10 أيلول/ سبتمبر 2010. أما الذين يؤيِّدون 'تركيا القديمة' حتى الموت؛ من بين الشَّريحة العلمانيَّة فقد كانوا يوجِّهون انتقاداتٍ لاذعةٍ للذين يقولون: "لا يكفي ولكن نعم". قدري غورسل، "ماذا يعني 'لا يكفي ولكن نعم'"، ملِّيَّت، 6 سبتمبر أيلول 2010.

47. "أردوغان: تركيا تحت هجومٍ كبيرٍ جدًّا"، صباح، 11 كانون الثاني/ يناير 2017.

48. ألبير غورموش، "القوميُّون يجدفون عبثًا: لا يمكن تخفيف 'كراهية أردوغان' الموجودة لدى القاعدة"، سَرْبَسِيَّتْ، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

49. من أجل المقارنة يمكن اتِّخاذ معدَّلات التَّأييد في الاستفتاءات المتتابعة معيارًا لشموليَّة الفاعل السِّياسيِّ: 69 % في الاستفتاء على اختيار رئاسة الجمهوريَّة من قبل الشَّعب في تشرين الأوَّل 2007، و58 % في الاستفتاء على تغيير الدُّستور في أيلول 2010، و51 % في استفتاء 16 نيسان 2017 معيارًا لهذه المقارنة.

50. "أردوغان: أريدكم أن ترسلوا 550 نائبًا محلِّيًّا وطنيًّا"، صباح، 20 أيلول/ سبتمبر 2015.

51. "حزب الشَّعب الجمهوريِّ ينطلق في مسيرة العدالة"، إن تي في، 15 حزيران/ يونيو 2017.

52. "المتحدِّث باسم حزب الشَّعب الجمهوريِّ تيزجان: جمعيَّتنا العامَّة عنوانها العدالة والجسارة"، إن تي في، 17 كانون الثَّاني/ يناير 2018.

53. "قليجدار أوغلو يعلن في مؤتمر العدالة عن مانيفستو مكوَّنة من 10 بنودٍ"، Birgün، 9 تمُّوز/ يوليو 2017.

54. "قليجدار أوغلو: الحزب المحلِّيُّ والوطنيُّ الوحيد هو حزب الشَّعب الجمهوريُّ"، حرِّيَّت، 10 تشرين

الأوَّل/ أكتوبر 2015. "دولت بهجلي يقدِّم تصريحًا فيما يتعلَّق بالنُّواب المحلِّيِّين والوطنيِّين"، خبر تورك، 22 أيلول/ سبتمبر 2015. ضوغو برينجك. "إستراتيجيَّات العهد الجديد وسياساته"، Aydınlık، 12 أيلول/ سبتمبر 2017.

55. "رئيس الجمهوريَّة أردوغان: نظرة حزب الشَّعب الجمهوريِّ ليست محلِّيَّةً وطنيَّةً"، Posta، 21 نيسان/ أبريل 2018. "قليجدار أوغلو مخاطبًا أردوغان: هل أنت محلِّيٌّ وطنيٌّ أو أنا؟"، T24، 21 تشرين الثَّاني/ نوفمبر 2017.

56. من أجل الجدل الدائر حول المكانة الخاصَّة للسِّياسة المحلِّيَّة والوطنيَّة في السِّياسة التُّركيَّة، وعلاقتها بالاستقطاب العلمانيِّ والمتديِّن على وجه التَّحديد؛ انظر: غوربوز أوزألتنلي، "الأفكار حول محاور التَّنقية السِّياسيَّة (1)"، سَرْبَسِيَّتْ، 31 كانون الثَّاني/ يناير 2016. ألبير غورموش، "محور التَّنقية السِّياسيَّة في تغيُّر: الشَّعبويَّة مكان العلمانيَّة (1)"، سَرْبَسِيَّتْ، 11 أيلول/ سبتمبر 2013. ألبير غورموش، "لم ينجح الفكر المحلِّيُّ والوطنيُّ؛ لأنَّ ..."، سَرْبَسِيَّتْ، 14 أيلول/ سبتمبر 2017.

57. "محرَّم إنجه: كنت أُلقَّب بالحاجِّ في أيَّام الجامعة"، بوسطة، 28 أيار/ مايو 2018.

58. علي أصلان، "نظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة في سياق التَّحوُّل الدِّيموقراطيِّ"، صباح، 18 شباط/ فبراير 2017.

59. آثرنا الحفاظ على الاصطلاح هكذا، لأنَّه يتجلَّى في أشكال مختلفةٍ كالملكيَّة والسلطنة وغير ذلك. المترجم.

60. Nader Sohrabi. Revolution and Constitutionalism in the Ottoman Empire and Iran. Cambridge: Cambridge University Press. 2011.

61. Şükrü Hanioğlu. Preparation for a Revolution: The Young Turks. 1902-1908. Oxford: Oxford University Press. 2001.

62. من أجل مسيرة التَّحوُّل الجمهوريِّ في السِّياسة التُّركيَّة والتَّقاليد المختلفة للتَّحوُّل الجمهوريِّ انظر:
Banu Turnaoğlu. The Formation of Turkish Republicanism. Princeton. N.J.: Princeton University Press. 2017.

63. من أجل حكم الحزب الواحد انظر: مته تونجاي، تأسيس إدارة الحزب الواحد في الجمهوريَّة التُّركيَّة، 1923 - 1931، أنقرة، منشورات يورت 1981.

64. مسعود يَكَن، "الكماليَّة والهيمنة"، الفكر السِّياسيُّ الحديث في تركيا: الكماليَّة، إسطنبول، منشورات إلتيشيم، 2009، ص60.

65. انظر: جتين يتكين، الثَّورة المضادَّة، 1945-1950، منشورات Kilit، 2011.

66. انظر: طانل دميرال، حزب العدالة: الأيديولوجيا والسِّياسة، إسطنبول، منشورات İletişim، 2004.

67. إنَّ تسيير هذه التَّجربة السِّياسيَّة لحزب الوطن الأمِّ من قِبَلِ النِّظام المؤسِّس لحزبٍ إصلاحيٍّ أكسب أدبياتنا السِّياسيَّة ظاهرةً معروفةً باسم "أعراض التَّحوُّل إلى حزب الوطن الأمِّ". على سبيل المثال انظر: محرَّم صاري قايا، "أعراض التَّحوُّل إلى حزب الوطن الأمِّ"، خبر تورك، 6 أكتوبر تشرين الأوَّل 2017.

68. نجمي أردوغان، "الكماليَّة الجديدة، الهيمنة والاضطرابات العضويَّة"، الفكر السِّياسيُّ الحديث في تركيا: الكماليَّة، إسطنبول، منشورات İletişim، 2009، ص584 – 592.

69. William Hale ve Ergun Özbudun. Islamism. Democracy and Liberalism in Turkey: The Case of AKP. New York ve London: Routledge. 2009.

70. برهان الدِّين ضوران ونبي ميش. تحوُّل النِّظام السِّياسيِّ في تركيا ونظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة. ستا. 2017.
71. علي أصلان. "السَّعي من أجل الحكم الذاتيِّ: إطارٌ مفهومي لفهم السِّياسة التُّركيَّة الخارجيَّة". حزب العدالة والتَّنمية في عامه الخامس عشر: السِّياسة الخارجيَّة. المحرِّر: كمال إنات وعلي أصلان وبرهان الدِّين ضوران. منشورات ستا. 2017. ص17– 40.
72. "'شلَّال' الجمهوريَّة". حرِّيَّت. 30 أبريل/ نيسان 2007.
73. "حزب الشَّعب الجمهوريِّ ومراجعته من أجل 367 صوتًا". ملِّيَّت. 27 أبريل/ نيسان 2007.
74. "بيانٌ حادٌّ من هيئة الأركان العامَّة". حرِّيَّت. 29 أبريل/ نيسان 2007.
75. "المحكمة الدُّستوريَّة تقول إنَّ توفُّر 367 صوتًا شرطٌ". حرِّيَّت. 2 مايو/ أيَّار2007.
76. "عبد الله غول انتُخِب رئيسًا للجمهوريَّة بـ 339 صوتًا". يني شفق. 28 أغسطس/ آب 2007.
77. "خرج الاستفتاء بـ 'نعم'". صباح. 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2007.
78. "رُفِعت دعوى لإلغاء حزب العدالة والتَّنمية". خبر 7. 14 آذار/ مارس 2008.
79. "صدر قرارٌ بعدم إغلاق حزب العدالة والتَّنمية". ملِّيَّت. 30 يوليو/ تموز 2007.
80. إنَّ كلمة "التَّوافق" التي استعملها أردوغان بعد فوزه في الانتخابات الرئاسيَّة في أغسطس/ آب 2014 تحمل مدلولًا مهمًّا جدًّا في هذا السِّياق. "أردوغان: حصَّل التَّوافق في القاعدة لا في السَّقف". صحيفة تركيَّة. 10 أغسطس/ آب 2014.
81. "تركيا قالت: نعم لهذه المواد". تقويم. 12 سبتمبر/ أيلول 2012.
82. علي أصلان. "السِّياسة في تركيا ما بعد الكماليَّة". المحرِّر: نبي ميش وعلي أصلان. حزب العدالة والتَّنمية في عامه الخامس عشر: السِّياسة. منشورات ستا 2018. ص13– 46.
83. Ali Aslan. "The Rise and Fall of Feto in Turkish Politics." The New Turkey. 27 July. 2017.
84. "حزب الشَّعب الجمهوريِّ أعلن وثيقة أوسلو". سي إن إن تورك. 18 سبتمبر/ أيلول 2012.
85. "بهجلي يخسر طاقمه A". خبر تورك. 22 أيَّار/ مايو 2011.
86. "قليجدار أوغلو يقدِّم تصريحًا حول أحداث غزي بارك". حرِّيَّت. 2 يونيو/ حزيران 2013.
87. "كوركجو: المقاومة في غزي بارك هدمت هيمنة حزب العدالة والتَّنمية". ديموقراط خبر. 12 يوليو/ تمُّوز 2013.
88. "المحاولة الانقلابيَّة لا تُبَرِّئُ الفساد إطلاقًا". جمهوريَّت. 29 يوليو/ تمُّوز 2016.
89. فخر الدِّين ألتون. "حزب الشَّعب الجمهوريِّ وتحالفه القذر". صباح. 19 يونيو/ حزيران 2017.
90. "حزب الشَّعب الجمهوريِّ يقدِّم تصريحًا حول 'لقاء الجماعة'". خبر تورك. 5 ديسمبر/ كانون الأول 2013.
91. "ردود أفعال المعارضة على الخبر المتعلِّق بشاحنات جهاز الاستخبارات الوطنيَّة". حرِّيَّت. 29 مايو/ أيَّار 2015.
92. "11 سؤالًا حول داعش يوجِّهه قليجدار أوغلو إلى رئيس الوزراء يلدريم". حرِّيَّت. 30 يونيو/ حزيران 2016.
93. حيث اتَّفق تحالف المعارضة على ترشيح كمال الدِّين إحسان أوغلو مقابل أردوغان. م.
94. "الأدخنة المتصاعدة من غزي". T24. 7 يونيو/ حزيران 2013.
95. "ألم يكن حزب الشُّعوب الدِّيمقراطيِّ في مقاومة غزي؟". راديكال. 27 مايو/ أيَّار 2015.
96. "قليجدار أوغلو: فازت الدِّيمقراطيَّة". إن تي في. 8 يونيو/ حزيران 2015.
97. "الحكومة يجب أن تشكِّلها الكتلة التي تملك 60 بالمئة من المقاعد". ملِّيَّت. 16 يونيو/ حزيران 2015.

98. "أُسِّس الحزب "الجيد"". Sözcü, 25 أكتوبر/ تشرين الأوَّل 2017.
99. "قليجدار أوغلو لأردوغان: إن كنت محلِّيًّا ووطنيًّا فعليك أن تحاسَب على ذلك". جمهوريت, 21 نوفمبر/ تشرين الثَّاني 2017.
100. غوفن غوركان أوزتان. "يجب أن تتَّحد جميع القوى العلمانيَّة". Birgün, 26 يونيو/ حزيران 2017.
101. "تحالف حزبي السَّعادة والشَّعب الجمهوريِّ سيحُدُّ من استغلال مخاوف المتديِّنين". Artı Haber, 8 يونيو/ حزيران 2018.
102. "صدر القرار في دعوى شاحنات جهاز الاستخبارات الوطنيَّة: اعتُقِل أنيس بربر أوغلو نائب حزب الشَّعب الجمهوريِّ". جمهوريت, 14 يونيو/ حزيران 2017.
103. "انطلق حزب الشَّعب الجمهوريِّ في 'مسيرة العدالة'". حرِّيَّت, 15 يونيو/ حزيران 2017.
104. "حزب الشَّعب الجمهوريِّ ينطلق في 'مسيرةٍ خاضعةٍ للسَّيطرة'". صحيفة تركية, 16 يونيو/ حزيران 2017.
105. "قليجدار أوغلو: إشارة 'رابعة' هي إشارةٌ إرهابيةٌ". Akşam, 7 يونيو/ حزيران 2017.
106. "تصريح التَّرشُّح المتوقَّع من عبد الله غول". سي إن إن تورك, 28 أبريل/ نيسان 2018.
107. "لم يُترك للشَّباب حيلةٌ غير التَّوجُّه إلى الرُّبوبيَّة". T24, 4 أبريل/ نيسان 2018. [والقصد من الرُّبوبيَّة هنا المذهب الفكريُّ Deism الذي يرى أنَّ العقل وحده يكفي للإيمان بوجود خالقٍ عظيمٍ للكون، ولا يحتاج السَّير في الحياة بالتَّالي للوحي، أي أنَّ الله خَلَقَ، وترك للإنسان موضوع النِّظام الذي يوجِّه سيرهم في الحياة. المترجم].
108. "أُعلِنَ عن قائمة حزب الشَّعب الجمهوريِّ فحدثت البلبلة". Sözcü, 21 مايو/ أيَّار 2018.
109. "قليجدار أوغلو سيعطي الأولويَّة لسياسةٍ 'محلِّيَّةٍ وطنيَّةٍ' في الفترة الجديدة". T24, 6 فبراير/ شباط 2018.
110. "أُسِّسَ تحالف الشَّعب هذا دفاعًا عن الحقِّ والعدالة". Timetürk, 3 يونيو/ حزيران 2018.
111. "حزب السَّعادة يضع النُّقطة الأخيرة: إن كان هناك تحالفٌ ننوي تشكيله فهو 'تحالف المبادئ'". T24, 11 مارس/ آذار 2018.
112. "اقتراح دميرتاش 'كتلة الدِّيمقراطيَّة' من قنديل". Aydınlık, 4 يونيو/ حزيران 2018.